أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات فى بيئة ERP على ممارسات إدارة الأرباح
(دراسة تطبيقية)

محمد علي وهدان [*]
حاتم عبدالفتاح الشعراوى [**]
محمود عبد الخالق عمر [***]

(*) **أ.د. محمد على وهدان** : أستاذ المراجعة ووكيل كلية التجارة للدراسات العليا والبحوث - جامعة المنوفية له العديد من الأبحاث المنشورة محلياً وعالمياً، واهتماماته البحثية تتمثل فى المراجعة،نظم المعلومات المحاسبية،المحاسبة الإدارية، الضرائب

Email: Wahdan@msn.nl

(**) **أ.م.د/ حاتم عبد الفتاح الشعراوى:** استاذ مساعد بقسم المحاسبة كلية التجارة جامعة المنوفية، واهتماماته البحثية تتمثل فى المراجعة، المحاسبة المالية، المحاسبة الإدارية

Email :sharawy1963@yahoo.com

(***)**محمود عبد الخالق عمر:** باحث ماجستير كية التجارة – جامعة المنوفية

ملخص البحث:

استهدف البحث دراسة أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات فى بيئة ERP على ممارسات إدارة الأرباح ، ولتحقيق أهداف البحث وأختبار فروضه ، أجريت دراسة تطبيقية على عينة مكونة من ٢٠ شركة بقطاعي الرعايا الصحية والأدوية وقطاع العقارات مدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية ، واعتمدت الدراسة على البيانات والتقارير المالية السنوية و تقارير الحوكمة و تقارير مجلس الإدارة المنشورة و ذلك خلال خمس سنوات في الفترة من عام ٢٠١٧ وحتى عام ٢٠٢١ ، وتم تقسيم شركات العينة إلى مجموعتين: مجموعة تطبق ERP ومجموعة لا تطبق ERP ، وأشارت أهم نتائج الدراسة إلى وجود أثر جوهرى لتطبيق آليات حوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح في بيئة ERP ، كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق معنوية بين الشركات التي تطبق ERP و الشركات التي لا تطبق ERP فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة ، علاوة علي وجود فروق معنوية بين قطاعي العقارات والرعاية الصحية والأدوية فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة.

الكلمات المفتاحية : حوكمة الشركات – ERP – إدارة الأرباح .

Abstract:

The research aimed to explore the impact of applying corporate governance mechanisms in the enterprise resource planning (ERP) environment on earnings management practices. To achieve the objectives of the research and test its hypotheses, an empirical study was conducted on 20 companies of the health care, pharmaceutical, and real estate sectors listed on the Egyptian Financial Stock Exchange. The study relied on annual financial data and reports, governance reports, and Board of Directors reports published during a five-year period from 2017 to 2021. The sample companies were divided into two groups: one that applies ERP and other does not apply ERP. The most important results of the study indicated that there was a significant impact of applying corporate governance mechanisms on earnings management practices in the ERP environment. Also, the study results indicated that there were significant differences among companies that apply ERP and companies that do not apply ERP with regard to the variables of the study. Furthermore, there are significant differences between the real estate and health care and pharmaceutical sectors with regard to the variables of the study.

Key words: Corporate Governance - ERP - Earnings Management.

١. مقدمة ومشكلة البحث:

أدت الإنهيارات المالية الدولية إلى تعاون كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية OECD لدراسة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ومدى فاعليتها فى الأسواق المتقدمة والناشئة على السواء وانتهت الدراسة إلى صياغة خمسة مبادئ لحوكمة الشركات عام ١٩٩٩م وهى المبادئ المتعلقة بحقوق المساهمين ، المبادئ المتعلقة بالمساواة فى معاملة المساهمين ، دور ذوى المصالح فى إدارة الشركات ، المبادئ المتعلقة بالإفصاح والشفافية ، والمبادئ المتعلقة بمسئوليات مجلس الإدارة ، و قام البنك الدولى بالتعاون مع صندوق النقد الدولى بتقييم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات فى عدد من الدول والأسواق الناشئة ، وكانت مصر أول دولة عربية تم إجراء التقييم فيها ، وقد تم الإنتهاء من إعداد تقرير التقييم فى عام ٢٠٠١م بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية وهيئة سوق المال وبورصة الأوراق المالية وشارك فى إعداد التقرير عدد من المراكز الدراسية وعلى رأسها المركز المصرى للدراسات الاقتصادية وعدد من شركات المحاسبة والمراجعة وغيرهم من المهتمين الاقتصاديين والقانونيين ، وقد أوضح التقرير أهم نقاط الضعف والقوة فى مناخ حوكمة الشركات بكل من قطاع الاعمال العام والخاص و سوق رأس المال (Klein ، ٢٠١٤ ، ص.ص ٢٠-٢١) .

و تلجأ إدارات بعض الشركات إلى ممارسات إدارة الأرباح للحفاظ على مستويات طبيعية ومستقرة لأرباحها بما ينعكس على أسعار أسهمها وفى الحصول على التمويل المناسب لأوجة النشاط المختلفة ، كما تلجأ بعض إدارات الشركات إلى ممارسات إدارة الأرباح لتخفيض العبء الضريبى أو لتحقيق أغراض أو أهداف شخصية لتعظيم مكافآتهم و الحفاظ على مراكزهم الوظيفية ، الأمر الذى قد يلحق الضرر بمصالح الأطراف ذات العلاقة ، لذلك هناك قلق متزايد من جانب المستثمرين حول بعض الممارسات المتعلقة بإدارة الأرباح ، والتى ربما تؤدى إلى ضعف الثقة فى القوائم المالية وفى مهنة المحاسبة والمراجعة ككل .

و تلعب حوكمة الشركات دورًا مهمًا في ضمان جودة الأرباح المعلن عنها من خلال تقليل ممارسات إدارة الأرباح وتساعد استراتيجيات الحوكمة الفعالة على تقليل تضارب المصالح بين المالكين والمديرين ، حيث يشارك بعض المديرون في تقديم معلومات مزيفة في الأسواق مما يحفز المستثمرين على اتخاذ قرارات بناءً على أرقام محاسبية خاطئة ، مما يؤدي إلى خسائر وإضعاف ثقة المستثمرين ، لهذا تعمل حوكمة الشركات على تقليل التلاعب فى المعلومات المفصح عنها

وتحسين الشفافية وجودة الإفصاح ، وتضمن بذلك بيئة استثمارية أفضل ، ومن ثم تعزز ثقة المستثمرين (Javaid , 2021,1544) .

ومع ظهور نظم ERP فى التسعينيات من القرن الماضى بإعتبارها أحد أهم النظم المتطورة فى إستخدام تكنولوجيا المعلومات ، والتى تقوم منهجية العمل بها على ربط جميع النظم بإحكام مع نظم مشتركة على قاعدة بيانات واحدة يصعب تغيير البيانات من خلالها ويساعدة نظم الرقابة الداخليةعلى تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية(Morris and Laksmana,2010,P.47)، فإن هذة الدراسة تسعى إلى تحقيق نوع من التكامل بين مبادئ حوكمة الشركات ونظم ERP وتقييم أثر ذلك فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح فى الشركات المساهمة المصرية .

ولقد أدت الفضائح المحاسبية فى الآونة الأخيرة كإنهيار شركة Enron للطاقة فى عام ٢٠٠٢ م وحدوث أنخفاض حاد فى أسعار أسهمها من ٨٧$ فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٠ م الى ٠,٦$ فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ م بسبب تضخيم الأرباح والتلاعب فى قيمة السهم عن طريق بيع بعض الأصول من جهة وتحويل الديون على الشركات التابعة لها من جهة أخرى و إقناع أكثر من ٣٣٠٠٠ عامل بشراء أسهم الشركة ومساهمة الشركة فى الحملات الانتخابية والتبرعات والإعانات ، وشركة Arthur Anderson للمراجعة المحاسبية ، والأختلاسات فى شركة WorldCom للإتصالات وشركة Parmalate الأوروبية للأغذية إلى ظهور العديد من الدراسات التى تركز على تحديد مختلف العوامل المؤثرة فى سلوك إدارة الأرباح من قبل المديرين ، بسبب علاقتهم المباشرة بإعداد التقارير المالية ، والتى تتيح لهم الفرصة للتأثير على أرقام الأرباح المفصح عنها فى تلك التقارير بما يحقق أهدافهم الشخصية .

وعلى الرغم من وجود آثار إيجابية لإدارة الأرباح متمثلة فى قيام إدارات بعض الشركات بإدارة أرباحها إما بزيادتها إذا كانت منخفضة أو بتخفيضها إذا كانت مرتفعة بغرض تقليل التقلبات غير العادية فى مستوى أرباحها لتحقيق الأستقرار فى أسعار أسهمها وبالتالى تحقيق أدء مالى ونمو مستقر للشركة إستجابة لتطورات السوق ، إلا أن حدة الأثار السلبية لممارسات إدارة الأرباح قد كشفت عن جوانبها السيئة والتى أدت إلى فقدان الثقة فى التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة بل وفى مهنة المحاسبة والمراجعة ككل ، وقد أنعكست تلك الفضائح المالية على الأقتصاد العالمى مما أدى إلى ظهور مبادئ حوكمة الشركات التى تلعب دوراً مهما فى الحد من ظاهرة

ممارسات إدارة الأرباح ، وزيادة الإستثمارات ، ودفع عملية التنمية الاقتصادية بفاعلية ، وزيادة جودة التقارير المالية المنشورة والثقة فى مهنة المحاسبة والمراجعة .

وأدى ظهور نظم تخطيط موارد الشركات ERP إلى حدوث تغير جذرى فى طرق المحاسبة للمعلومات ، معالجتها ، مراجعتها ، ونشرها فى الوقت المناسب للمديرين مما أعطى القدرة على معالجة البيانات والوصول إليها بشكل أسرع وأسهل من قبل المديرين ، الأمر الذى يزيد من فرص المديرين لإدارة أرباح الشركات التى تنفذ نظم تخطيط موارد الشركات ERP .

لذا تسعى هذة الدراسة إلى تقييم أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات فى بيئة ERP على ممارسات إدارة الأرباح فى قطاعى الأعمال ، العقارات و الرعاية الصحية والأدوية حيث يمثلون أهم القطاعات التى تطبق ERP .

وفى ضوء ما تقدم تحاول هذة الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية :

هل توجد فروق معنوية بين قطاعي العقارات والرعاية الصحية والأدوية فيما يتعلق بآليات حوكمة الشركات وممارسات إدارة الأرباح ؟

هل توجد فروق معنوية بين الشركات التي تطبق ERP و الشركات التي لا تطبق ERP فيما يتعلق بآليات حوكمة الشركات وممارسات إدارة الأرباح ؟

هل توجد علاقة جوهرية بين تطبيق آليات حوكمة الشركات فى بيئة ERP و ممارسات إدارة الأرباح فى الشركات المساهمة المقيدة فى البورصة المصرية ؟

هل يوجد أثر جوهري لتطبيق آليات حوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح فى الشركات المساهمة المقيدة فى البورصة المصرية ؟

هل يوجد أثر جوهري لتطبيق آليات حوكمة الشركات على ERP فى الشركات المساهمة المقيدة فى البورصة المصرية ؟

هل يوجد أثر جوهرى لتطبيق آليات حوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح في بيئة ERP فى الشركات المساهمة المقيدة فى البورصة المصرية؟

٢ . أهداف البحث:

١- دراسة وتحليل مدى وجود فروق معنوية بين قطاعي العقارات والرعاية الصحية والأدوية فيما يتعلق بآليات حوكمة الشركات وممارسات إدارة الأرباح .

٢- دراسة وتحليل مدى وجود فروق معنوية بين الشركات التي تطبق ERP و الشركات التي لا تطبق ERP فيما يتعلق بآليات حوكمة الشركات وممارسات إدارة الأرباح .

٣- دراسة وتحليل مدى وجود علاقة جوهرية بين تطبيق آليات حوكمة الشركات فى بيئة ERP و ممارسات إدارة الأرباح فى الشركات المساهمة المقيدة فى البورصة المصرية .

٤- دراسة وتحليل مدى وجود أثر جوهري لتطبيق آليات حوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح فى الشركات المساهمة المقيدة فى البورصة المصرية .

٥- دراسة وتحليل مدى وجود أثر جوهري لتطبيق آليات حوكمة الشركات على ERP فى الشركات المساهمة المقيدة فى البورصة المصرية .

٦- دراسة وتحليل مدى وجود أثر جوهري لتطبيق آليات حوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح في بيئة ERP فى الشركات المساهمة المقيدة فى البورصة المصرية .

٣ . أهمية البحث:

تستمد الدراسة أهميتها على المستويين العلمى والتطبيقى :

١.٣: على المستوى العلمى :

تستمد الدراسة أهميتها من الناحية العلمية حيث أنها قد تمثل إضافة إلى المكتبة العربية وذلك من خلال دراسة أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات فى بيئة ERP على ممارسات إدارة الأرباح ، بالإضافة إلى ما تضيفة هى والدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة إلى الفكر المحاسبى من كونها تتعرض إلى موضوعات هامة متعلقة بآليات حوكمة الشركات ونظم تخطيط موارد المشروع وممارسات إدارة الأرباح ، والتى تحوز على أهتماما كبيرا من الهيئات المهنية المختلفة ، وأيضا كثرة الدراسات التى تناولت إدارة الأرباح فى الفكر المحاسبى لأهمية الظاهرة الدراسية ، كثرة الدراسات التى تناولت محاولة الحد من ممارسات إدارة الأرباح بإستخدام آليات حوكمة الشركات ، ندرة الدراسات المنشورة التى تدرس تطبيق آليات حوكمة الشركات فى بيئة ERP وأثرة على ممارسات إدراة الأرباح وهو ما تسعى إليه الدراسة الحالية .

٢.٣: على المستوى العملى :

تستمد الدراسة أهميتها من الناحية العلمية من خلال ما توفرة الدراسة من قاعدة بيانات تمكن كل من (المحاسبين – الشركات – المستثمرين) من دراسة أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات فى بيئة

ERP على ممارسات إدارة الأرباح ، كما تقدم دليلا تطبيقيا من البيئة المصرية لأثر تطبيق آليات حوكمة الشركات فى بيئة ERP على ممارسات إدارة الأرباح .

٤ . الدراسات السابقة ذات الصلة:

تستمد أى دراسة جذورها من الدراسات السابقة والتى تعبر عن جهود تمت فى مجال البحث ، وفيما يلى نعرض أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بالدراسة ، وقد تم تقسيم هذه الدراسات إلي مجموعتين : الأولي متعلقة بحوكمة الشركات وإدارة الأرباح والثانية ذات الصلة بنظم ERP وإدارة الأرباح ، وذلك على النجو التالى :

١.٤: الدراسات السابقة ذات الصلة بحوكمة الشركات وإدارة الأرباح :

استخدمت دراسة (Almarayeh,2021) عينة من ٩١٥ شركة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٧ ، حيث قامت بدراسة تأثير خصائص مجلس الإدارة على إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق ،وتمثل متغيرات الدراسة حجم مجلس الإدارة ويقاس بعدد أعضاء مجلس الإدارة ، واستقلالية المجلس ويقاس من خلال نسبة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين إلى حجم المجلس ، إجتماع مجلس الإدارة ويقاس عن طريق حساب النسبة المئوية لحضور الأعضاء في اجتماعات مجلس الإدارة ، التنوع بين الجنسين ويقاس بنسبة المديرات في مجلس إدارة الشركة ، النمو ويقاس عن طريق علاقة الاختلاف في المبيعات والمبيعات للفترة السابقة للشركة ، حجم الشركة ويقاس بحجم أصول الشركة ككل ، أداء الشركة ويقاس عن طريق نسبة الدخل قبل العناصر غير العادية مقسومة على إجمالي عدد الأسهم القائمة للشركة في نهاية العام ، وتوصلت الدراسة إلى أن اجتماع مجلس الإدارة مرتبط سلبيا بإدارة الأرباح ، في حين أن ازدواجية الرئيس التنفيذي يمكن أن تمنع إدارة الأرباح الحقيقية فقط بالإضافة إلى ذلك لا ترتبط خصائص مجلس الإدارة الأخرى مثل حجم المجلس ، واستقلالية المجلس ، والتنوع بين الجنسين بإدارة الأرباح ، لذلك تشير النتائج إلى أن آليات حوكمة الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تستعيد عافيتها ، أي أن مجلس الإدارة غير قادر على توفير المراقبة الكافية ولا ينغمس في إجراءات المراقبة فيما يتعلق بتحسين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية، المعنى الرئيسي لهذة النتائج هو أن الوجود الرسمي لمجلس الإدارة داخل الشركة هو مجرد شرط ضروري ، ولكنه ليس كافيًا لجودة الأرباح في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبالتالي فإن النتائج تحفز الحكومات والهيئات التنظيمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبلدان الناشئة الأخرى على مراجعة وتعديل قانون الحوكمة

عند الحاجة ، بالنسبة للمديرين والشركات ، توصي الدراسة بأنهم قد يكونون قادرين على منع إدارة الأرباح من خلال عقد اجتماعات متكررة.

هدفت دراسة (Dewi , 2021) الى معرفة ما إذا كان بعض عناصر الحوكمة الجيدة للشركات يمكن أن تؤثر على حدوث إدارة الأرباح مع جودة المراجعة كمتغير معتدل في شركات التصنيع المدرجة في البورصة الإندونيسية خلال ٢٠١٧-٢٠١٩ ، بلغ مجتمع هذا الدراسة ١٩٣ عينة من الشركات المدرجة في البورصة الإندونيسية خلال ٢٠١٧-٢٠١٩ ، تشمل المتغيرات المستقلة الملكية المؤسسية وتقاس من خلال قسمة عدد الأسهم المملوكة للشركة على عدد الأسهم المتداولة ، استقلال مجلس الإدارة ويقاس من خلال قسمة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين على عدد أعضاء مجلس الإدارة ككل ، ولجنة المراجعة ويقاس من خلال عدد أعضاء لجنة المراجعة ، جودة المراجعة وتقاس من خلال متغيرات وهمية بناءً على شركة المحاسبة العامة الخارجية التي تستخدمها الشركة ، تتمتع الشركات التي تم مراجعتها من قبل شركة المحاسبة العامة الأربعة الكبرى بجودة عالية (١) ، في حين أن شركة المحاسبة العامة غير الكبرى ذات جودة منخفضة (٠) ،المتغير التابع هو إدارة الأرباح التي تم قياسها من خلال الاستحقاق التقديري باستخدام نموذج جونز المعدل ، تشير نتيجة هذا الدراسة إلى أن الحوكمة الرشيدة للشركات المتمثلة في مجلس مستقل ولجنة مراجعة لها تأثير سلبي بينما الملكية المؤسسية لها تأثير على إدارة الأرباح ، جودة المراجعة تعزز تأثير مجلس الإدارة المستقل على إدارة الأرباح. ومع ذلك ، لا يمكن لجودة المراجعة أن تعزز تأثير الملكية المؤسسية ولجنة المراجعة على إدارة الأرباح. جودة المراجعة تعزز تأثير مجلس الإدارة المستقل على إدارة الأرباح. ومع ذلك ، لا يمكن لجودة المراجعة أن تعزز تأثير الملكية المؤسسية ولجنة المراجعة على إدارة الأرباح. جودة المراجعة تعزز تأثير مجلس الإدارة المستقل على إدارة الأرباح ، ومع ذلك لا يمكن لجودة المراجعة أن تعزز تأثير الملكية المؤسسية ولجنة المراجعة على إدارة الأرباح.

هدفت دراسة (Fitri ,2021) إلى تقديم أدلة عملية على دور آليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في البنوك الإسلامية في آسيا ، واستخدمت هذه الدراسة ٢٨ بنكاً إسلامياً في آسيا كانت مدرجة في قائمة البنوك الإسلامية البورصة من عام ٢٠١٣-٢٠١٧ ، استخدم منهج الدراسة الانحدار الكمي مع بيانات عن خصائص البنوك الإسلامية مأخوذة من المواقع الإلكترونية لكل بنك ، استخدمت هذه الدراسة مخصص خسارة القرض التقديري كبديل لقياس

إدارة الأرباح ، وتمثلت متغيرات الدراسة فى إجمالى مخصص خسائر القروض من خلال مجموع مخصص خسائر القروض التقديرية و مخصص خسائر القروض الغير تقديرية ، المخصصات التقديرية للبنوك وتم قياسها من خلال إجمالى نسبة أعضاء مجلس الإدارة و حجم مجلس الإدارة ونسبة أعضاء مجلس الإدارة و نسبة المساهمين من أعضاء مجلس الإدارة وعدد أعضاء لجنة المراجعة فى البنك وعدد أعضاء لجنة المراجعة المستقليين والعائد من الأصول (صافى الدخل مقسوما على إجمالى الأصول) ونسبة كفاءة رأس المال (رأس المال مقسوما على مخاطر الأسول المتوقعة) ، وتوصلت النتائج أن حجم لجنة المراجعة له تأثير سلبي على إدارة الأرباح .

ركزت دراسة (Gerged ,2021) على ما إذا كانت آليات حوكمة الشركات الداخلية تخفف العلاقة بين مشاركة الشركة في الإفصاح البيئي للشركات وممارسات إدارة الأرباح في الاقتصاد الناشئ، باستخدام عينة من ١٠٠ شركة أردنية (٥٠ شركة خدمات و ٥٠ شركة صناعية) مدرجة في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤ ، وتم الحصول على (٥٠٠ ملاحظة) خلال فترة الدراسة ، وتمثلت متغيرات الدراسة في إدارة الأرباح وتم قياسها بالقيم المطلقة ، درجة الإفصاح البيئى وتم قياسة بمتغير وهمى يساوى ١ للشركات المفصحة و ٠ اذا كان غير ذلك ، استقلالية مجلس الإدارة وتم قياسها من خلال نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة ، حجم مجلس الإدارة وتم قياسها من خلال إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة ، إزدواجية الرئيس التنفيذى وتم قياسها ب متغير وهمي يساوي ١ إذا كان الشخص نفسه يشغل منصب الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة ، ٠ بخلاف ذلك، الملكية الإدارية وتم قياسها من خلال نسبة الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم من الإجمالي عدد الأسهم ، الملكية المؤسسية وتم قياسها من خلال نسبة الأسهم العادية التي تمتلكها الشركات ، الملكية الأجنبية وتم قياسها من خلال نسبة الأسهم العادية التي يملكها المستثمرون الأجانب (غير الأردنيين) ، أكبر مساهم وتم قياسها من خلال نسبة الأسهم العادية التي يملكها أكبر مساهم لا يخدم كمسؤول تنفيذي أو مدير، حجم الشركة وتم قياسها من خلال السجل الطبيعي لإجمالي الأصول ، الرافعة المالية وتم قياسها من خلال إجمالي المطلوبات مقاسة بإجمالي الأصول، العائد على الأصول وتم قياسها من خلال صافي الدخل مقسومًا على إجمالي الأصول ،وكشفت نتائج الدراسة أنه في حين أن العلاقة بين الإفصاح البيئي للشركات والتلاعب بالأرباح سلبية ، فإن الروابط بين ترتيبات حوكمة الشركات والأسواق الناشئة غير متجانسة ، ربما يكونون قد قللوا أو زادوا من التلاعب بالأرباح في الأردن ،وأيضا فإن

بعض هياكل حوكمة الشركات ، مثل حجم اللوحة ، وهياكل المالكين الإدارية والمؤسسية ، لها تأثيرات معتدلة على ترابط الإفصاح البيئي للشركات وإدارة الأرباح.

بحثت دراسة (Javaid , 2021) بشكل تجريبي في الاختلاف بين الاقتصادات المتقدمة مالياً والاقتصادات النامية في استخدام ممارسات إدارة الأرباح التراكمية والحقيقية وفعالية سياسات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات ادارة الارباح فى كل من الاقتصاد النامى والمتقدم تطبق هذه الدراسة طريقة اللحظات المعممة على بيانات ٦٠٠ شركة غير مالية ، تم الحصول عليها مدرجة في بورصات ٢٢ دولة مع معلومات كاملة عن السوق ومعلومات خاصة بالشركة فيما يتعلق بحوكمة الشركات ومتغيرات إدارة الأرباح ، تم تجاهل القطاع المالي في بلدان العينة لأن الشركات المالية تختلف عن الشركات الأخرى من حيث إعداد البيانات المالية ، من بين خصائص أخرى حصل الباحث على بيانات عينة الشركات من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٧ للدراسة الأساسية في البداية ، يشتمل هذا على إجمالي ٦٠٠٠ ملاحظة والتي تم تخفيضها إلى ٤٨٠٠ في العينة النهائية ، لقد وجدنا أن الشركات العاملة في الاقتصادات النامية أكثر وضوحًا تجاه إدارة الاستحقاق والأرباح الحقيقية من تلك الموجودة في الاقتصادات المتقدمة ولتلبية هذه الأهداف اقترح نموذجًا تجريبيًا يتضمن مقاييس التنمية المالية (الوسيط) ، وحوكمة الشركات (متغير مستقل) وإدارة الأرباح (متغير تابع) وكانت متغيراتة إجمالي المستحقات وتم قياسها من خلال الفرق بين صافي الدخل والتدفقات النقدية التشغيلية للشركة ، الاستحقاقات التقديرية وتم قياسها من خلال الفرق بين إجمالي المستحقات والمستحقات غير التقديرية ، يستخدم صندوق النقد الدولي مؤشر التنمية المالية كمؤشر على مستوى التنمية المالية لبلد ما في الدراسة و لقياس حوكمة الشركات استخدمنا هيكل الملكية وآلية التحكم علاوة على ذلك ، تم استخدام إدارة الاستحقاق والأرباح الحقيقية كوكلاء لإدارة الأرباح ، توصلت النتائج الى أن حوكمة الشركات (الملكية المؤسسية ، الملكية الإدارية ، استقلالية مجلس الإدارة ، ولجنة المراجعة) أكثر فاعلية في التخفيف من أنشطة إدارة الأرباح عبر هذين النوعين من الاقتصادات ومع ذلك فإن ارتباط سمات الحوكمة مثل الملكية المؤسسية واستقلالية لجنة المراجعة مع إدارة الاستحقاق والأرباح الحقيقية ضعيف في الاقتصادات المتقدمة مالياً بسبب معايير المحاسبة الأفضل ، وقوانين حماية المستثمرين ، ومراجعة آلية المراجعة والرقابة ، ووجود أدوات متطورة ، المشاركين في السوق، يؤدي التطور المالي إلى انخفاض مستوى عدم تناسق المعلومات وتكلفة الوكالة ، وبالتالي يخفف من الحوافز الإدارية لإدارة الأرباح.

هدفت دراسة (Kosasih , 2021) إلى تحديد تأثير التدفق النقدي الحر والرافعة المالية على إدارة الأرباح مع الحوكمة الرشيدة للشركات كمتغير معتدل في شركات خدمات النقل ، تستخدم هذه الدراسة بيانات من ٢٦ شركة خدمات نقل من ٢٠١٧-٢٠١٩ تم إدراجها في بورصة إندونيسيا ، وتمثلت متغيرات الدراسة على التدفقات النقدية والتى تم قياسها من خلال(الأصول مطروحًا منه الديون قصيرة الأجل) مطروحا منها صافى الاستثمار في رأس المال التشغيلي ، الرافعة المالية والتى تم قياسها من خلال قسمة إجمالى الديون على إجمالى الأصول ، إدارة الأرباح ، حوكمة الشركات وتم قياسها من خلال مجموع نقاط إفصاح حوكمة الشركات مقسوما على الحد الأقصى من مجموع نقاط إفصاح حوكمة الشركات ، وتوصلت النتائج الى أن التدفق النقدي الحر والرافعة المالية ليس لهما أي تأثير على إدارة الأرباح والحوكمة الجيدة للشركات لا يمكن أن تخفض العلاقة بين التدفق النقدي الحر والرافعة المالية على إدارة الأرباح .

هدفت دراسة (Pan , 2021) إلى اختبار فعالية آلية تقييم حوكمة الشركات في تايوان ، وتمثلت متغيرات الدراسة على المستحقات التقديرية وتم قياسها من خلال نموذج جونز المعدل ، التدفقات النقدية التشغيلة وتم قياسها من خلال إجمالى الأصول ، الاختلاف بين حق التحكم في الملكية والتدفق النقدي ،العادئد على الأصول ، معدل نمو إجمالى المبيعات ، نستخدم نتائج الترتيب المعلن عنها بالكامل ونطور نموذجًا تحليليًا يفحص تأثير مستوى الترتيب على إدارة الأرباح ، نجد أن مستويات الترتيب مرتبطة سلبًا وبشكل كبير بمدى إدارة الأرباح ، ومع ذلك فقد فشلنا في اكتشاف التأثير الهام للتغييرات اللاحقة في التصنيف على التغيرات في مدى إدارة الأرباح ، بالإضافة إلى ذلك أستكشاف أن الشركات العائلية في تايوان منخرطة بشكل كامل في هذه الآلية أكثر من الشركات غير العائلية ، مما يعني أن الشركات العائلية أكثر مخاوف تتعلق بالسمعة.

وهدفت دراسة (Salem , 2021) فى النظر في تأثيرات إدارة الأرباح وهيكل الملكية على قيمة الأعمال حيث تم إدراج الشركات العامة المدرجة في بورصة عمان بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٩ ، تم استخدام استراتيجية أخذ العينات الهادفة في هذا الدراسة لفحص العينة ، حيث قدمت سبع شركات كعينة اختبار في تحليل الانحدار ، تم تطبيق إحصائيات الانحدار الوصفي المتعددة ، وتمثلت متغيرات الدراسة على قيمة الشركة وتم قياسها من خلال (قيمة الأسهم للشركة ،قيمة حقوق الملكية ، القيمة الدفترية للمديونية) ، إدارة الأرباح وتم قياسها عن طريق التدفقات النقدية التشغيلية للشركة ، ملكية الإدارة لأسهم الشركة وقياسها من خلال نسب أمتلاك الإدارة للأسهم بالنسبة لأسهم

الشركة ، نسبة ملكية الأسهم الإدارية ، ملكية مجلس الإدارة ، وقد توصلت الدراسة إلى أن إدارة الأرباح لها تأثير ضئيل على تقييم الشركات مما يدل على أن الإدارة تقلل من قيمة الشركة ، ليس لملكية الإدارة تأثير كبير على قيمة الشركة ، مع وجود معامل سلبي يشير إلى أن حوكمة الشركات ، وأيضا ملكية الإدارة لها تأثير سلبي على قيمة الشركة، وأيضا التأثير على قيمة الشركة ليس كبيرًا بالنسبة للملكية المؤسسية مع معامل إيجابي يشير إلى أن حوكمة الشركات لها تأثير إيجابي على قيمة الشركة ، كما يظهر تأثير ملكية الإدارة على قيمة الشركة بمعامل إيجابي في الأردن.

هدفت دراسة (Sukmawati ,2021) إلى تحليل تأثير حوكمة الشركات وأداء الشركة وخصائص الشركة على إدارة الربح ، البيانات المستخدمة في الدراسة هي بيانات ثانوية وهي البيانات المالية للشركات غير المالية المدرجة في البورصة الإندونيسية في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٨ بإجمالي ١١٦ شركة ، تمثلت متغيرات الدراسة على الملكية الإدارية ، والملكية المؤسسية ، وتركيز الملكية ، وحجم مجلس الإدارة ، ونشاط مجلس الإدارة ، الرافعة المالية ونمو المبيعات ، تم تحليل هذه الدراسة باستخدام تحليل الانحدار الخطي ، تشير نتائج الدراسة إلى أن للملكية المؤسسية وتركيز الملكية والحجم تأثير سلبي على إدارة الأرباح ثم حجم المجلس ومتغير العمر له تأثير إيجابي على إدارة الأرباح ومن ثم ، فإن الملكية الإدارية ، ونشاط مجلس الإدارة ، ومخاطر الرافعة المالية ، ونمو المبيعات ليس لها تأثير كبير على إدارة الأرباح .

واستهدفت دراسة (Wati ,2021) في العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وإدارة الأرباح مع حوكمة الشركات كمتغير معتدل ، تستخدم هذه الدراسة البيانات التي تم جمعها من الشركات العامة المدرجة في بورصة إندونيسيا والتي تشمل التقارير السنوية المدققة وتقرير الاستدامة المنشور خلال العام ٢٠١٦ – ٢٠١٩ ، تم استخدام نموذج الانحدار لتقدير الكفاءة المشتركة بين الأسواق الناشئة والمسؤولية الاجتماعية للشركات ، وتمثلت المتغيرات فى حجم مجلس الإدارة وتقاس من خلال من إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة في الشركة ، وملكية لجنة المراجعة ، إستقلالية مجلس الإدارة ويقاس من خلال أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين الموجودين في الشركة ، وحجم لجنة المراجعة ويقاس من خلال عدد لجنة المراجعة ، ولجنة المراجعة وتقاس من خلال متغير وهمى (١) إذا كانت لجنة المراجعة من الأربع شركات الكبرى و (٠) إذا كانت غير ذلك ، حجم الشركة ، العائد على الأصول ، توصلت هذه الدراسة أن إدارة الأرباح ليس له علاقة سلبية مع المسؤولية الاجتماعية للشركات و حوكمة الشركات كأثر معتدل ، يشير هذا إلى أن تنفيذ المسؤولية

الاجتماعية للشركات في إندونيسيا لا يؤثر على الأسواق الناشئة بمشاركة حوكمة الشركات كمتغير معتدل ، يلعب حوكمة الشركات دورًا مهمًا في مراقبة الإدارة حتى لا يتجاوز المديرون مصلحة الشركة وبالتالي ، فإن حوكمة الشركة لديها جهد للحفاظ على استقرار المصالح بين أصحاب المصلحة والمديرين.

هدفت دراسة (Yopie, 2021) إلى تحليل تأثير الحوكمة الرشيدة للشركات والضائقة المالية على إدارة الأرباح الحقيقية ، العينة في هذه الدراسة هي شركة تصنيع مدرجة في بورصة إندونيسيا للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ ، تم جمع البيانات في هذه الدراسة باستخدام بيانات ثانوية مأخوذة من البيانات المالية للشركة ، تم تحليل البيانات واختبارها باستخدام برنامج SPSS ، وتمثلت متغيرات الدراسة على العائد على الأصول وتم قياسها من خلال قسمة صافى الدخل على إجمالى الأصول ، نسبة القيمة السوقية وتم قياسها من خلال قسمة إجمالى القيمة السوقية على إجمالى الأصول ، ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة وتقاس عن طريق نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة مقسومة على إجمالي الأسهم ، ملكية الأسرة لأسهم الشركة وتقاس عن طريق نسبة ملكية الأسرة مقسومة على إجمالي الأسهم ، أجتماعات لجنة المراجعة وتم قياسها عن طريق عدد إجتماعات لجنة المراجعة ، استقلال لجنة المراجعة وتم قياسها عن طريق عدد الأعضاء المستقلين في لجنة المراجعة مقسومًا على حجم لجنة المراجعة ، خبرة لجنة المراجعة وتم قياسها من خلال خلفية التعليم المحاسبي أو الخبرة المالية ، خبرة شركة المراجعة تم قياس جودة المراجعة باستخدام متغير وهمي يساوي "١" إذا استخدمت الشركة مدققين كبار ٤ (شركة ديلويت ، شركة برايس ووترهاوس كوبرز ، شركة إرنست ويونغ ، شركة KPMG) و "٠" بخلاف ذلك ، معدل دوران الأصول ويقاس على أنه إجمالي الإيرادات مقسومًا على إجمالي الأصول ، الدخل التشغيلي ويقاس على أنه إجمالي الدخل التشغيلي مقسومًا على إجمالي الإيرادات ، الفصل بين منصب المدير ومجلس الإدارة وتم قياسها عن طريق متغير وهمى تكون قيمتة (١) فى حال كان رئيس مجلس الإدارة مستقلا و (٠) إذا كان غير مستقل ، حجم الشركة وتم قياسها عن طريق إجمالى أصول الشركة ، نسب أسهم المساهمين وتقاس من خلال قسمة عدد الأسهم المملوكة للمساهمين الى إجمالى عدد أسهم الشركة ، معدل التغير فى المبيعات وتقاس من خلال التغيير في إجمالي المبيعات مطروحًا منه مبيعات السنة السابقة ، تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن الملكية المؤسسية لها تأثير معنوي على إدارة الأرباح الحقيقية ، فالملكية الإدارية ليس لها تأثير كبير على إدارة الأرباح الحقيقية ، وليس لملكية الأسرة

تأثير كبير على إدارة الأرباح الحقيقية ، لجنة المراجعة لها تأثير كبير على إدارة الأرباح الحقيقية ، وجودة المراجعة لها تأثير كبير على الإدارة ، الضائقة المالية لها تأثير كبير على إدارة الأرباح الحقيقية ، يثبت المتغير المعتدل في هذه الدراسة أن ملكية الأسرة ليس لها تأثير كبير على إدارة الأرباح الحقيقية التي تم الإشراف عليها من خلال الروابط السياسية.

هدفت دراسة (Younus, 2021) إلى مقارنة آليات حوكمة الشركات والتلاعب بالأرباح بين البنوك المصرية والكردية و تحليل تأثير اللوائح على العلاقة بين حوكمة الشركات والتلاعب بالأرباح في كردستان العراق ، وبالنظر إلى جميع حالات عدم الاستقرار السياسي ، ولا سيما النزاعات المستمرة بين كردستان العراق والحكومة العراقية منذ عام ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٧ ، أفترض الباحث أن آليات حوكمة الشركات لها تأثير منخفض على التلاعب بالأرباح في البنوك علاوة على ذلك لا يوجد في كردستان العراق "قانون حوكمة الشركات" حتى الآن حيث تتناول هذه الدراسة السؤال التالي: كيف تؤثر اللوائح العراقية (المصرية) على العلاقة بين حوكمة الشركات وإدارة الأرباح في البنوك التجارية؟ ، وتمثلت متغيرات الدراسة على العائد على الأصول وتم قياسها من خلال قسمة صافى الدخل على إجمالى الأصول ، نسبة القيمة السوقية وتم قياسها من خلال قسمة إجمالى القيمة السوقية على إجمالى الأصول ، ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة وتقاس عن طريق نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة ، حجم مجلس الإدارة وتم قياسها عن طريق عدد أعضاء مجلس الإدارة ، استقلالية مجلس الإدارة وتم قياسها من خلال نسبة الأعضاء المستقلين من مجلس إدارة الشركة ، أجتماعات لجنة المراجعة وتم قياسها عن طريق عدد إجتماعات لجنة المراجعة ، استقلال لجنة المراجعة وتم قياسها عن طريق عدد الأعضاء المستقلين في لجنة المراجعة مقسومًا على حجم لجنة المراجعة ، الحجم وتم قياسها عن طريق اللوغارتم الطبيعي لمجموع الأصول ، معدل دوران الأصول ويقاس على أنه إجمالي الإيرادات مقسومًا على إجمالي الأصول ، الدخل التشغيلي ويقاس على أنه إجمالي الدخل التشغيلي مقسومًا على إجمالي الإيرادات ، الفصل بين منصب المدير ومجلس الإدارة وتم قياسها عن طريق متغير وهمى تكون قيمتة (١) فى حال كان رئيس مجلس الإدارة مستقلا و (٠) إذا كان غير مستقل ، حجم الشركة وتم قياسها عن طريق إجمالى أصول الشركة ، الرافعة المالية وتم قياسها عن طريق قسمة مجموع الأصول على إجمالى حقوق المساهمين ، نسب أسهم المساهمين وتقاس من خلال قسمة عدد الأسهم المملوكة للمساهمين الى إجمالى عدد أسهم الشركة ، المستحقات التقديرية ويقاس عن طريق نموذج

جونز المعدل ، توصلت النتائج إلى أن هيكل مجلس الإدارة ، مثل خصائص ومهارات المديرين غير واضح في كردستان ، وأن المزيد من الاستثمار في آليات حوكمة الشركات ضروري من أجل تقييد المديرين للانخراط في التلاعب بالأرباح ، بالإضافة إلى ذلك تشير النتائج إلى أن كردستان بحاجة إما لمجموعة قوانين خاصة بها أو لإعادة النظر في قوانين العراق مع اعتبار كردستان إقليماً ، تحتاج كردستان أيضًا إلى قانون حوكمة الشركات الخاص بها ، تشير النتائج أيضًا إلى أن جهود الإصلاح يجب أن توجه نحو تحسين حوكمة الشركات في كردستان ، مع التركيز بشكل خاص على الخصائص المتغيرة لمجلس الإدارة ولجان المراجعة .

٢.٤ : الدراسات السابقة ذات الصلة بنظم ERP وإدارة الأرباح :

تتناول دراسه (Brazel ,2008) كيفية تنفيذ نظام تخطيط موارد الشركات وتأثيرها على إدارة الأرباح وتواريخ الإصدار ، حيث تم التحرى ما إذا كانت القيمة المطلقة للاستحقاقات التقديرية للشركات تزداد ، بعد اعتمادها ، وما إذا كانت تطبيقات تخطيط موارد الشركات (ERP) تؤدي إلى تخفيضات في الإبلاغ عن التأخيرات للشركات التي لديها دوافع للإفراج عن الأرباح بسرعة ، تم الحصول على عينة من الشركات التى تطبق نظام تخطيط موارد الشركات (ERP) من قاعدة بيانات مملوكة من قبل مزود دولي رائد لأنظمة تخطيط موارد الشركات (ERP) ، مجموعة البيانات الفريدة هي سجل لجميع اتفاقيات الترخيص التي باعتها الشركة إلى الشركات الأمريكية من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٩تتضمن مجموعة البيانات اسم الشركة التي اشترت الترخيص ، وتاريخ بدء التنفيذ ، وتاريخ اكتمال التثبيت وبدء تشغيل النظام ، والوحدات النمطية (مثل المحاسبة المالية والموارد البشرية) التي نفذتها الشركة. تُستخدم مجموعة البيانات هذه لاتخاذ قرارات تشغيلية حقيقية لدى موفر تخطيط موارد الشركات ؛ لذلك نعتقد أن مجموعة البيانات دقيقة للغاية ، بدأ الباحث بـ ٦٢٥ شركة فريدة قامت بشراء نظام تخطيط موارد الشركات (ERP) وبدأت عملية التنفيذ بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٩، وتتراوح السنوات التي بدأ فيها تشغيل أنظمة تخطيط موارد الشركات من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٩، تم تحليل المتغيرات التابعة في فترات ما قبل وبعد تنفيذ تخطيط موارد الشركات وبالتالي فإن الباحث أختار الشركات التي لديها بيانات متاحة في سنة (سنوات) التنفيذ (t 0) ، قبل عام واحد على الأقل من بدء التنفيذ (t 1) ، وبعد عام واحد على الأقل من بدء تشغيل النظام (t 1) خلال الفترة الزمنية من t 3 إلى t 3 ، وتمثلت متغيرات الدراسة على الاستحقاقات التقديرية المقدرة باستخدام نموذج جونز المعدل ، متغير وهمي بعد بدء تنفيذ ERP تم قياسة من خلال على ١

للسنوات التي تقع بعد بدء تشغيل ERP (من ١ إلى 3 t) و ٠ للسنوات التي تقع قبل بدء تشغيل نظام ERP (من ٣ إلى 0 t) ، اجمالى المستحقات وتم القياس من خلال الفرق بين الدخل قبل البنود غير العادية والتدفقات النقدية التشغيلية ، التدفقات النقدية التشغيلية وتقاس من خلال إجمالي الأصول ، الرافعة المالية وتقاس من خلال إجمالي الديون مقسومًا على إجمالي الأصول ، الإتجاة ويقاس من خلال هو متغير اتجاه يأخذ القيمة ٠ في ١٩٩٠ ويزداد بمقدار ١ لكل سنة بعد ذلك ، رأى المدقق ويقاس من خلال متغير وهمى بقيمة ٠ لآراء المراجعة الغير توضيحية و ١ للرأي التوضيحى ، تشير نتائج دراستنا إلى أن اعتماد نظام تخطيط موارد الشركات (ERP) يتيح للشركات مزيدًا من المرونة لإدارة الأرباح وتوقيت تواريخ إصدار أرباحها ، يبدو أن الإدارة في هذه الشركات تستخدم مزيدًا من السلطة التقديرية في الإبلاغ عن الاستحقاقات بعد اعتمادها أكثر من استخدامها قبل اعتمادها ، نجد أيضًا أن مدى اعتماد وحدة تخطيط موارد الشركات يرتبط ارتباطًا إيجابيًا بمستوى إدارة الأرباح .

بحثت دراسة (Pacheco ,2016) في مدى ارتباط إدارة الأرباح الحقيقية باعتماد أنظمة تخطيط موارد الشركة ، وتأخر تقرير المراجعة ، والأداء المستقبلي ، يمكن تصنيف إدارة الأرباح إلى فئتين: إدارة المستحقات وإدارة الأرباح الحقيقية ، يتضمن الأول مبادئ المحاسبة المقبولة قبولا عاما ، ويحدث عندما يدير المديرون الأرباح المبلغ عنها باستخدام التقدير المحاسبي المسموح به بموجب مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً ، يحدث عندما يتخذ المديرون إجراءات تغير توقيت أو هيكل أنشطة الأعمال الفعلية ، وتمثلت متغيرات الدراسة على مستوى النفقات التقديرية غير العادية حيث تكون النفقات التقديرية هي مجموع نفقات الإعلان ونفقات الدراسة والتطوير ، مستوى تكاليف الإنتاج غير الطبيعية وتم قياسها من خلال مجموع تكلفة البضائع المباعة والتغير في المخزون، مستوى التدفقات النقدية غير الطبيعية من العمليات ، تخطيط موارد الشركات وتم قياسة من خلال متغير وهمى بقيمة تساوي ١ للسنوات التالية لتطبيق تخطيط موارد الشركات ، و ٠ بخلاف ذلك ، التدفقات النقدية التشغيلة وتم قياسة من خلال التدفقات النقدية مقسومة على إجمالى الأصول ، قانون SOX وتم قياسة من خلال متغير وهمى بقيمة تساوي ١ للسنوات بعد ٢٠٠٢ ، و ٠ بخلاف ذلك ، العائد من الأصول وتم قياسة من خلال نسبة صافي الدخل إلى متوسط إجمالي الأصول ، جودة المراجعة وتم قياسة من خلال متغير وهمى بقيمة تساوي ١ إذا تم مراجعة الشركة بواسطة ٤ كبيرة شركة محاسبة ، و ٠ خلاف ذلك ، صافي الأصول التشغيلية وتم قياسة من خلال متغير

المؤشر الذي يساوي ١ إذا كان صافي الأصول التشغيلية في بداية العام مقسومًا على المبيعات المتأخرة أعلى من متوسط عام الصناعة المقابل ، و ٠ بخلاف ذلك ، حصة السوق وتم قياسة من خلال نسبة إجمالي إيرادات الشركات إلى إجمالي الإيرادات لعام الصناعة المقابل ، توصلت النتائج إلى أن أنظمة تخطيط موارد الشركات ، على الرغم من أنها تزود المديرين بمعلومات في الوقت المناسب ، لا تسهل تخطيط وتنفيذ إدارة الأنشطة الحقيقية من خلال تخفيض النفقات التقديرية أو زيادة الإنتاج مما يقلل فرص إدارة الأرباح ، وأيضا إدارة الأرباح توثر على تقرير المراجع بشكل كبير بالنسبة للشركات المشبوهه مما يؤدى إلى المطالبة بزيادة جهود المراجعة وزيادة تكلفتها .

درست دراسة (Patnaik ,2019) تأثير تنفيذ تخطيط موارد الشركات على إدارة الأرباح الحقيقية في اقتصاد ناشئ ، وتحديداً في سياق بنغلاديش باستخدام عينة من ١٩١٤ ملاحظة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٧ المدرجة في بورصة دكا ، وتمثلت متغيرات الدراسة على تكلفة الإنتاج وتم قياسها من خلال إضافة تغييرات في المخزون مع تكلفة البضائع المباعة ، النفقات التقديرية غير العادية وتم قياسها من خلال القيمة المجمعة للبحث والتطوير والإعلان والبيع والنفقات الإدارية لقياس النفقات التقديرية ، عمر الشركة تم قياس العمر باللوغارتم الطبيعي لإجمالي عمر الشركات ، التغير في المبيعات قبل تطبيق ERP وبعد تطبيق ERP على إدارة الأرباح ، أظهر الدراسة أن الشركات التي تتبنى نظم ERP أقل عرضة للانخراط في أنشطة إدارة الأرباح الحقيقية مقارنة بالشركات التي لا نظم ERP على وجه الخصوص ، تدير الشركات غير المعتمدة لتخطيط موارد الشركات (ERP) الأرباح من خلال تقديم المزيد من الخصم على الأسعار ، وفترة ائتمان متساهلة ، وخفض النفقات التقديرية وزيادة تكلفة الإنتاج بالإضافة إلى ذلك وجدت الدراسة أن حوكمة الشركات تلعب دورًا إيجابيًا في الحد من إدارة الأرباح الحقيقية في سياق تنفيذ تخطيط موارد الشركات .

هدفت دراسة (Toumeh,2020) على دراسة على ما إذا كان تنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسة (ERP) يؤثر على إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق (AEM) في شركات الخدمات والتصنيع المدرجة في بورصة عمان (ASE)، حيث تم استخدام ثلاثة نماذج مختلفة لـ AEM وشملت عينة الدراسة على ٣٩٠ شركة فى خلال السنوات من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩، تكشف هذه الدراسة عن وجود علاقة سلبية كبيرة بين تنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسة وإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق ، تظهر النتائج أن الشركات التي تتبنى نظام تخطيط موارد المؤسسة أقل عرضة

للانخراط في ممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق من الشركات التي لا تتبنى نظام تخطيط موارد المؤسسة .

هدفت دراسة (Marasi ,2021) إلى اكتشاف تأثير تنفيذ تخطيط موارد المؤسسة (ERP) على جودة الأرباح ، حيث تم قياس جودة الأرباح على أساس القيمة المطلقة للمستحقات التقديرية ، والتي تعد المقياس العكسي لجودة الأرباح ، يمكن تقسيم المستحقات التقديرية إلى مستحقات تقديرية قصيرة الأجل وطويلة الأجل ، لذلك تدرس هذه الدراسة تأثيرات تنفيذ تخطيط موارد المؤسسة على أي جزء من المستحقات التقديرية ، تسعى الدراسة بعد ذلك إلى فحص ما إذا كان تأثير تنفيذ تخطيط موارد المؤسسة على جودة الأرباح يتحسن في السنوات اللاحقة ، على سبيل المثال بعد عامين من التنفيذ ، وتم استخدام معلومات ١١٧ شركة مدرجة في بورصة طهران وتم التحقيق في تأثير تنفيذ تخطيط موارد المؤسسة على جودة الأرباح في السنوات من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٨ في هذه الشركات ، سنة تنفيذ أنظمة تخطيط موارد المؤسسات هي السنة التي يتم فيها تنفيذ الوحدات المالية ، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسات كان له علاقة سلبية وهامة مع الاستحقاقات التقديرية وبما أن القيمة المطلقة للاستحقاقات التقديرية هي مقياس عكسي لجودة الأرباح فإن تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسات كان له علاقة إيجابية وهامة مع جودة الأرباح ، كما أكد أن تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسات كان له علاقة سلبية وهامة مع الاستحقاقات التقديرية قصيرة الأجل ، أن متوسط الاستحقاقات التقديرية انخفض بشكل ملحوظ بعد عامين من تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسات مقارنة بالعامين السابقين.

هدفت دراسة (Weshah ,2021) إلى استكشاف ما إذا كانت ممارسات إدارة الأرباح تختلف بالنسبة للشركات التي تعتمد أنظمة تخطيط موارد الشركات (ERP) ضمن ثلاث قطاعات (البنك والتأمين ، والخدمات ، والتصنيع) لشركات (ERP) المدرجة في بورصة عمان والتي بلغ عددها ٢٨٢ ، بلغ عدد الشركات التي تطبق نظام تخطيط موارد الشركات ٥٥ شركة بنسبة ١٩.٥٪ من إجمالي الشركات المدرجة في بورصة عمان ، لذلك ، وتم تحليل البيانات المالية من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٩ اعتمادًا على نموذج جونز المعدل (١٩٩٥)، وتمثلت متغيرات الدراسة على الاستحقاقات التقديرية وتقاس من خلال نموذج جونز المعدل ، حجم الشركة ، تم قياس هذا المتغير على أساس أخذ اللوغارتم الطبيعي لإجمالي الأصول ، التدفقات النقدية التشغيلية وتم قياسها من خلال قسمة صافي التدفقات النقدية التشغيلية على إجمالي الأصول ، البنوك وشركات قطاع التأمين التي

تستخدم أنظمة تخطيط موارد الشركات ، شركات قطاع الخدمات التي تستخدم أنظمة تخطيط موارد الشركات ، شركات قطاع التصنيع التي تستخدم أنظمة تخطيط موارد الشركات ، وتوصلت النتائج الى أن هناك علاقة إيجابية بين شركات قطاع التصنيع في (ERP) مع ممارسات إدارة الأرباح ، بينما لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قطاع الخدمات (ERP).

هدفت دراسة (Rokhaniyah ,2023) في دراسة تأثير تخطيط موارد المؤسسة على إدارة الأرباح الحقيقية ، كانت العينة المستخدمة ٥٩٠ شركة تصنيع مسجلة في بورصة إندونيسيا للأوراق المالية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ ، حيث تم تمثيل إدارة الأرباح الحقيقية بثلاثة أنشطة غير طبيعية: المبيعات الزائدة والإنتاج الزائد وخفض النفقات التقديرية ، تشير نتيجة تحليل انحدار بيانات اللوحة إلى أن تنفيذ تخطيط موارد المؤسسة له تأثير سلبي كبير على إدارة الأرباح الحقيقية ، علاوة على ذلك فإن دور تنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسة في تقليل إدارة الأرباح الحقيقية أكثر بروزًا في حالة الإنتاج الزائد وأنشطة النفقات التقديرية والشركات المشتبه في أنها تتغلب على أهداف الإيرادات ، يعد نظام تخطيط موارد المؤسسة ضروريًا للحد من عدم التماثل في المعلومات وتقييد إدارة الأرباح الحقيقية بشكل فعال ، تقدم هذه الدراسة دليلا لإدارة الشركة في اتخاذ القرارات بشأن استثمار تخطيط موارد المؤسسة وتحسين أداء تخطيط موارد المؤسسة ، وبالتالي تقليل إدارة الأرباح الحقيقية .

هدفت دراسة (Devi ,2024) إلى دراسة التأثير المعتدل لمجلس الإدارة المستقل على العلاقة بين تنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسة (ERP) وإدارة الأرباح في الشركات غير المالية في بورصة إندونيسيا ، تمثيل متغير إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات التقديرية ، والتي تشير إلى حساب نموذج جونز المعدل ، استخدم هذا البحث بيانات ٨٥ شركة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠ للحصول على عينة من ٣٤٠ شركة باستخدام تحليل الانحدار المعتدل ، توصلت الدراسة إلى أن تنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسة يؤثر بشكل كبير على انخفاض إدارة الأرباح ، في الوقت نفسه يمكن لمجلس الادارة المستقلين تعزيز العلاقة بين تنفيذ أنظمة تخطيط موارد المؤسسة وإدارة الأرباح ، تساهم هذه الدراسة في توسيع الأدبيات المتعلقة بأنظمة معلومات الشركة من خلال تقديم دليل على تأثير تنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسة على إدارة الأرباح وكيف يساهم مجلس الإدارة المستقل فى تقليل مستويات إدارة الأرباح .

هدفت دراسة (Wahed, 2024) إلى دراسة واختبار أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المشاريع (ERP) على جودة التقارير المالية، وذلك من خلال تطبيقه على عينة من الوحدات الاقتصادية

العاملة في قطاع النقل والخدمات اللوجستية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢١)، والتي بلغت (٤) شركات مساهمة مدرجة في البورصة المصرية، بالإضافة إلى الهيئة القومية للسكك الحديدية المصرية ، واعتمد الباحث على ممارسات إدارة الأرباح كمقياس عكسي لجودة التقارير المالية ، وباستخدام تحليل الانحدار المتعدد، توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد تأثير معنوي لتطبيق نظام تخطيط موارد المشاريع على ممارسات إدارة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية في قطاع النقل والخدمات اللوجستية ، وتعتبر هذه النتائج مهمة لصانعي السياسات والهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية ومديري الشركات وكذلك الهيئة القومية للسكك الحديدية المصرية.

٣.٤ : تقييم الدراسات السابقة

– تناولت بعض الدراسات السابقة الاختلاف بين الاقتصادات المتقدمة مالياً والاقتصادات النامية في استخدام ممارسات إدارة الأرباح التراكمية والحقيقية وفعالية سياسات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات ادارة الارباح فى كل من الاقتصاد النامى والمتقدم ، وأهتمت بعض الدراسات بتقديم أدلة عملية على دور آليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح ، تحليل تأثير حوكمة الشركات وأداء الشركة وخصائص الشركة على إدارة الربح ، ودراسة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وإدارة الأرباح مع حوكمة الشركات كمتغير معتدل ، تحديد تأثير التدفق النقدي الحر والرافعة المالية على إدارة الأرباح مع الحوكمة الرشيدة للشركات ، مقارنة آليات حوكمة الشركات والتلاعب بالأرباح بين البنوك المصرية والكردية و تحليل تأثير اللوائح على العلاقة بين حوكمة الشركات والتلاعب بالأرباح ، تحليل تأثير الحوكمة الرشيدة للشركات والضائقة المالية على إدارة الأرباح الحقيقية ، دراسة تأثير خصائص مجلس الإدارة على إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق ، وأيضا تأثيرات إدارة الأرباح وهيكل الملكية على قيمة الأعمال ، ودراسة ما إذا كانت آليات حوكمة الشركات الداخلية تخفف العلاقة بين مشاركة الشركة في الإفصاح البيئي للشركات وممارسات إدارة الأرباح في الاقتصاد الناشئ ،مثل دراسة Javaid 2021 ، Fitri 2021 ، Sukmawati 2021 ، Wati 2021 ، Dewi 2021 ، Kosasih 2021 ، Pan 2021 ، Younus 2021 ، Yopie 2021 ، Almarayeh 2021 ، Salem 2021 ، Gerged 2021 .

– تناولت بعض الدراسات السابقة كيفية تنفيذ نظام تخطيط موارد الشركات وتأثيرها على إدارة الأرباح وتواريخ الإصدار ، مدى ارتباط إدارة الأرباح الحقيقية باعتماد أنظمة تخطيط موارد الشركة ،

دراسة تأثير تخطيط موارد المؤسسة على إدارة الأرباح الحقيقية ، دراسة على ما إذا كان تنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسة (ERP) يؤثر على إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق (AEM) في شركات الخدمات ، استكشاف ما إذا كانت ممارسات إدارة الأرباح تختلف بالنسبة للشركات التي تعتمد أنظمة تخطيط موارد الشركات (ERP) ضمن ثلاث قطاعات (البنك والتأمين ، والخدمات ، والتصنيع) لشركات (ERP) ، اكتشاف تأثير تنفيذ تخطيط موارد المؤسسة (ERP) على جودة الأرباح ، دراسة التأثير المعتدل لمجلس الإدارة المستقل على العلاقة بين تنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسة (ERP) وإدارة الأرباح في الشركات غير المالية ، دراسة واختبار أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المشاريع (ERP) على جودة التقارير المالية ، مثل دراسة Brazel 2008 ، Pacheco 2016 ، Patnaik 2019 ، Toumeh 2020 ، Weshah 2021 ، Marasi 2021، Rokhaniyah 2023 ، Devi 2024 ، Wahed 2024 .

– ووفقا للدراسات السابقة التى أتيحت للباحث خلال الفترة من ٢٠٠٨م إلى ٢٠٢٤م لم تتناول أى دراسة تطبيق آليات حوكمة الشركات فى بيئة نظم ERP وأثرة على ممارسات إدارة الأرباح وهذا ما تسعى الدراسة الحالية لتحقيقة كنواة لسد الفجوة البحثية فى هذا المجال .

٥ . فروض الدراسة :

فى ضوء ما تم عرضه من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث وفي سياق مشكلة البحث يمكن صياغة فروض البحث كما يلى:

الفرض الأول: " لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين قطاعي العقارات والرعاية الصحية والأدوية فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة "

الفرض الثانى: " لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الشركات التي تطبق ERP و الشركات التي لا تطبق ERP فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة

الفرض الثالث: " لا توجد علاقة جوهرية بين تطبيق آليات حوكمة الشركات فى بيئة ERP و ممارسات إدارة الأرباح فى الشركات المساهمة المقيدة فى البورصة المصرية "

الفرض الرابع: " لا يوجد أثر جوهري لتطبيق آليات حوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح فى الشركات المساهمة المقيدة فى البورصة المصرية. "

الفرض الخامس: " لا يوجد أثر جوهري لتطبيق آليات حوكمة الشركات على ERP فى الشركات المساهمة المقيدة فى البورصة المصرية. "

الفرض السادس : " لا يوجد تأثير لتطبيق آليات حوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح فى بيئة ERP فى الشركات المساهمة المقيدة فى البورصة المصرية "

٦ . خطة البحث:

بعد عرض وتوضيح طبيعة ومشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها والدراسات السابقة ذات الصلة بأبعاد الدراسة ومتغيراتها وكذلك فروض الدراسة يتم تنظيم واستكمال باقى الدراسة على النحو التالى :

٧ . الدراسة التطبيقية : تتمثل عناصر الدراسة التطبيقية فيما يلى :

١.٧ :مجتمع وعينة الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة فى شركات قطاع الرعاية الصحية والأدوية وقطاع العقارات المقيدين بالبورصة المصرية ، حيث تم اختيار العينة مكونة من شركات تطبق ERP وشركات لا تطبق ERP من القطاعين ، كما اقتصرت الدراسة على اختيار فترة زمنية هى خمس سنوات فى الفترة من عام ٢٠١٧ وحتى عام ٢٠٢١ ، وتمثلت عينة الدراسة فى (٢٠) شركة بواقع (١٠) لكل قطاع ، ويوضح **الجدول رقم (١/٧) شركات عينة الدراسة :**

قطاع العقارات	قطاع الرعاية الصحية والأدوية
شركة طلعت مصطفى القابضة	شركة اكتوبر فارما
شركة بالم هيلز للتعمير	شركة سبأ الدولية للادوية والصناعات الكيماوية
شركة القاهرة للاستثمار والتنمية العمرانية	شركة النيل للأدوية والصناعات الكيماوية
شركة مصر الجديدة للاسكان والتعمير	شركة ممفيس للأدوية والصناعات الكيماوية
شركة الاستثمار العقارى العربي (إليكو)	شركة مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية
شركة السادس من اكتوبر للتنمية والاستثمار (سوديك)	شركة الاسكندرية للادوية والصناعات الكيماوية
الشركة المتحدة للاسكان والتعمير	شركة العبوات الطبية
شركة المجموعة المصرية العقارية	شركة القاهرة للادوية والصناعات الكيميائية
شركة المصريين للاسكان والتنمية والتعمير	الشركة المصرية الدولية للصناعات الدوائية (إيبيكو)
شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير	شركة جلاكسو سميثكلاين

المصدر (المعلومات المتاحة عة الشركات المدرجة فى بورصة الأوراق المالية عن طريق (https://www.mubasher.info/countries/eg

٢.٧ : متغيرات الدراسة :

المتغير المستقلة (X) : آليات حوكمة الشركات

المتغير التابع (Y) : ممارسات إدارة الأرباح

المتغير الوسيط (Z) : نظم تخطيط موارد الشركات

المتغيرات الحاكمة (C) : حجم الشركة

والجدول التالي رقم (٢/٧) يوضح متغيرات الدراسة وكيفية قياسها :

الرمز	المتغير	طريقة القياس
X1	حجم مجلس الإدارة	تم القياس عن طريق عدد أعضاء مجلس الإدارة .
X2	إستقلالية مجلس الإدارة	فى حال أنة تم (1)تم القياس بمتغير وهمى حيث تكون قيمتة (0)الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة وبين المدير التنفيذى و إذا لم يكن هناك فصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة وبين المدير التنفيذى .
X3	ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة	تم قياسها من خلال نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة ، وذلك بقسمة عدد الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة على المجموع الكلى لأسهم الشركة.
X4	عدد إجتماعات مجلس الإدارة	تم القياس عن طريق عدد إجتماعات مجلس الإدارة .
X5	الفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب	فى حال أنة تم (1)تم القياس بمتغير وهمى حيث تكون قيمتة (0)الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة وبين العضو المنتدب و إذا لم يكن هناك فصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة وبين العضو المنتدب .
X6	حجم لجنة المراجعة	تم قياسة عن طريق عدد أعضاء لجنة المراجعة .
X7	عدد إجتماعات لجنة المراجعة	تم قياسة من خلال عدد مرات اجتماع اللجنة سنويا .
Z	ERPنظم تخطيط موارد الشركات	يتم قياسها عن طريق متغير وهمى بحيث تم وضع (١) للشركات التى (ERP تنفيذ نظم تخطيط موارد الشركات خلال خمس سنوات و0 للشركات) التى لا تنفيذ نظم تخطيط موارد الشركات ERP متتالية .
Y	ممارسات ادارة الأرباح	ويتم قياسه من خلال المستحقات الكلية Total Accruals والتى يمكن قياسها بطريقة قائمة التدفق النقدى التى تحتسب فيها المستحقات الكلية من خلال الفرق بين صافى الدخل والتدفق النقدى من العمليات التشغيلية
C	حجم الشركة	اللوغاريتم الطبيعى لإجمالى الأصول

نلاحظ فى الجدول السابق (٢/٧) بأنة تم قياس ممارسات ادارة الأرباح من خلال المستحقات الكلية ، وقد اعتمدت الدراسة الحالية في قياس متغير جودة التقارير المالية وفقا لـ Jones (1991) و Dechow et al. (1995) والذي يعكس جودة الاستحقاقات الاختيارية فكلما زادت جودة الاستحقاقات انخفضت ممارسات ادارة الأرباح والعكس صحيح .

ويمكن إيضاح خطوات حساب جودة الاستحقاقات الاختيارية كما يلي :

١- تقدير إجمالي الاستحقاقات من خلال الفرق بين صافي الدخل والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وتوضحه المعادلة التالية:

$$TACC_{it} = NBE_{it} - OCF_{it}$$

حيث أن:

$TACC_{it}$: إجمالي الاستحقاقات للشركة (i) في الفترة (t)

NBE_{it} : صافي الدخل من العمليات التشغيلية للشركة (i) في الفترة (t)

OCF_{it} : التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) في الفترة (t)

٢- يتم حساب القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (المرتبطة باختيار الإدارة) كنسبة من إجمالي الأصول وذلك على ثلاث خطوات كما يلي :

١/2 : بناء نموذج انحدار علي مستوى كل قطاع، بحيث يكون المتغير التابع فيه إجمالي الإستحقاقات المحسوبة $TACC_{it}$ في (الخطوة الأولى)، وتتمثل المتغيرات المفسرة للنموذج في التغير في الإيرادات ΔREV_{it} و التغير في حسابات الذمم المدينة ΔREC_{it} ، وأيضا الأصول الثابتة القابلة للإهلاك PPE_{it} ، ومن الجدير بالذكر أنه يتم قسمة طرفي المعادلة على إجمالي الأصول أول الفترة $Ait-1$ ، وتنتهي هذه الخطوة بتقدير معالم النموذج على مستوى قطاعي العقارات أو الرعاية الصحية كالتالى :

$$TACC_{it} / A_{it-1} = \alpha_1 + \beta_1(1 / A_{it-1}) + \beta_2 [(\Delta REVit - \Delta RECit) / A_{it-1})] + \beta_3 (PPEit / A_{it-1}) + \varepsilon it$$

حيث أن :

A_{it-1} : إجمالي الأصول للشركة (i) في الفترة (t−1)

ΔREV_{it} : التغير في ايرادات الشركة (i) من الفترة (t−1) إلي الفترة (t)

ΔREC_{it} : التغير في الحسابات المدينة الشركة (i) من الفترة (t−1) إلي الفترة (t)

PPE_{it} : إجمالي والأصول الثابتة القابلة للإهلاك (i) في الفترة (t)

٢/٢ : تقدير الاستحقاقات غير الاختيارية على مستوى كل شركة باستخدام ( ) , (β_2) , (β_1 β_3) المحسوبة على المستوى قطاعي العقارات أو الرعاية الصحية في الخطوة رقم (١/٢) كما يلي:

$$NDACC_{it} = \alpha_t + \beta_1\ (1 / A_{it-1}) + \beta_2\ [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it})/A_{it-1}] + \beta_3\ (PPE_{it} / A_{it-1}) + \varepsilon_{it}$$

حيث أن :

$NDACC_{it}$: الاستحقاقات غير الاختيارية للشركة (i) في الفترة (t)

A_{it-1} : إجمالي الأصول للشركة (i) في الفترة (t−1)

ΔREV_{it} : التغير في ايرادات الشركة (i) من الفترة (t−1) إلي الفترة (t)

ΔREC_{it} : التغير في الحسابات المدينة الشركة (i) من الفترة (t−1) إلي الفترة (t)

PPE_{it} : إجمالي والأصول الثابتة القابلة للإهلاك (i) في الفترة (t)

2/3 : حساب نسبة الاستحقاقات الاختيارية لكل شركة على إجمالي الأصول أول الفترة من خلال الفرق بين إجمالي الاستحقاقات و الاستحقاقات غير الاختيارية كما يلي :

$$DACC_{it} = (TACC_{it} / A_{it-1}) - NDACC_{it}$$

حيث أن :

$DACC_{it}$: الاستحقاقات الاختيارية للشركة (i) في الفترة (t)

$TACC_{it}$:إجمالي الاستحقاقات للشركة (i) في الفترة (t)

A_{it-1} : إجمالي الأصول للشركة (i) في الفترة (t−1)

$NDACC_{it}$: الاستحقاقات غير الاختيارية للشركة (i) في الفترة (t)

وتعكس القيم المطلقة للاستحقاقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول أول الفترة مدى ممارسة الشركة لإدارة الأرباح، وكلما زادت هذه القيمة دل ذلك على قيام الشركة بممارسات إدارة الأرباح بشكل كبير والعكس صحيح .

٣.٧ : أسلوب جمع البيانات:

اعتمد الباحث على البيانات والتقارير المالية السنوية و تقارير الحوكمة و تقارير مجلس الإدارة المنشورة لشركات عينة الدراسة أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات فى بيئة ERP للحد من

ممارسات إدارة الأرباح فى الشركات الأوراق المالية المقيدة فى البورصة المصرية خلال خمس سنوات متتالية ، حيث تم تقسيم الشركات إلى قائمة تشمل عينة الشركات التى تطبق ERP وقائمة تشمل عينة الشركات التى لا تطبق ERP.

٤.٧ : الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات :

لاختبار مدى صحة فروض الدراسة، تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

اختبار كولموجروف سميرنوف One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test: لتحديد مدى تبعية بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي، وما يترتب عليه من اختيار الاختبارات الإحصائية المناسبة لتحليل بيانات الدراسة.

التحليل الوصفي للبيانات Descriptive Analysis :باستخدام المتوسط كأحد مقاييس النزعة المركزية، والانحراف المعيارى كأحد مقاييس التشتت بغرض تحديد مدى أهمية نظم تخطيط موارد المشروع على قيمة المنشأة فى ضوء حوكمة الشركات

تحليل ارتباط سبيرمان Spearman Correlation : لتحديد اتجاه وقوة العلاقة بين كل المتغيرات المستقلة وقيمة المنشأة كمتغير تابع.

تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression Analysis: ويعتبر أسلوب تحليل الانحدار المتعدد وتحليل الارتباط المتعدد من أساليب التحليل الإحصائي التي تستخدم في حالة تعدد المتغيرات المستقلة، وذلك بغرض الكشف عن نوع وقوة العلاقة ودرجة التأثير بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، بالإضافة إلى تقدير نموذج يساعد في التنبؤ بقيم المتغير التابع من خلال قيم المتغيرات المستقلة.

تحليل المسار Path Analysis: باستخدام تحليل المسارات الهيكلية AMOS (Ver. 21) وهو أسلوب ينظم الارتباطات المتداخلة بين مجموعة من المتغيرات في صورة قياسية بحيث يتم في شكل نماذج سببية (السبب والنتيجة) لهذه المتغيرات وتم استخدامه في البحث للتحقق من نوع العلاقة بين التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية وتقييم مخاطر أعمال العميل وكذلك قياس تأثير خصائص مكتب المراجعة وخصائص منشأة العميل على العلاقة بين التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية وتقييم مخاطر أعمال العميل.

استخدام مؤشرات جودة المطابقة Goodness of Fit Index (GFI)، ومؤشر المطابقة المقارن Comparative Fit Index (CFI) في أسلوب التحليل العاملي التوكيدي Confirmatory

Factor Analysis (CFA) للتحقق من الصدق البنائي لمقاييس البحث ولقياس مدى تطابق النموذج مع بيانات العينة، والتحقق من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع والمتغير المعدل على بعضها البعض وتتراوح قيمة كل من (GFI) و(CFI) بين (صفر والواحد)، وكلما اقتربت القيمة من الواحد دل ذلك على تطابق أفضل للنموذج مع بيانات العينة.

٨ . تحليل نتائج الدراسة التطبيقية وأختبار الفروض :

١.٨ : اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة :

اعتمدت الدراسة على اختبار كولموجروف سميرنوف (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test) لتحديد مدى تبعية بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي، وما يترتب عليه من اختيار الاختبارات الإحصائية المناسبة لتحليل بيانات الدراسة، ويمكن توضيح نتائج اختبار كولموجروف سميرنوف (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test) من خلال الجدول رقم (١/٨)

جدول رقم(1/8) نتائج اختبار (Kolmogorov-Smirnov) للتوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة

المتغير	الرمز	Test Statistic	المعنوية
حجم مجلس الإدارة	X1	0.229	0.000
استقلالية مجلس الإدارة	X2	0.315	0.000
ملكية أعضاء مجلس الإدارة لاسهم الشركة	X3	0.358	0.000
عدد إجتماعات مجلس الإدارة	X4	0.093	0.043
لفصل بين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب	X5	0.354	0.000
حجم لجنة المراجعة	X6	0.395	0.000
عدد إجتماعات لجنة المراجعة	X7	0.275	0.000
ممارسات إدارة الأرباح	Y	0.248	0.000

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة)

يتضح من نتائج الجدول رقم (١/٨) أن مستوى المعنوية P-Value لجميع متغيرات الدراسة بقيمة بقيمة أقل من (0.05)، ويشير ذلك إلى عدم تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي، ولذلك سوف يتم الاعتماد على الاختبارات اللامعلمية عند اختبار صحة فروض الدراسة.

٢.٨ : الخصائص الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة:

يمكن توضيح التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة من خلال الجدولين رقم (٢/٨)، (٣/٨) التالي:

جدول رقم (٢/٨) الخصائص الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة المتعلقة بالمتغيرات المتصلة

المتغير	لرمز	العدد	أقل قيمة	أكبر قيمة	المتوسط	الانحراف المعيارى
حجم مجلس الإدارة	X1	95	4.00	12.00	8.0000	1.99467
استقلالية مجلس الإدارة	X2	95	0.00	8.00	1.3789	2.18884
ملكية أعضاء مجلس الإدارة (بالمليون)	X3	95	0.00	1757.00	78.9263	214.36078
عدد إجتماعات مجلس الإدارة	X4	95	0.00	20.00	8.7789	4.92320
حجم لجنة المراجعة	X6	95	0.00	5.00	3.0000	1.12041
عدد إجتماعات لجنة المراجعة	X7	95	0.00	15.00	5.9158	3.96705
ممارسات إدارة الأرباح	Y	95	0.00	0.85	0.1044	0.15325
حجم الشركة	C	95	14.22	25.96	20.7573	2.01559

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي)

يتضح من الجدول رقم (٢/٨) ارتفاع متوسط حجم مجلس الإدارة محل الدراسة حيث بلغ (8.0000)، وبانحراف معيارى بلغ (1.99467) ، وبمستوى حد أنى وحد أعلى (٤.٠٠، ١٢.٠٠) على الترتيب، كما يتضح ارتفاع متوسط استقلالية مجلس الإدارة محل الدراسة حيث بلغ (1.3789)، وبانحراف معيارى بلغ (2.18884) ، وبمستوى حد أنى وحد أعلى (٠.٠٠، ٨.٠٠) على الترتيب، كما يتضح ارتفاع متوسط عدد إجتماعات مجلس الإدارة محل الدراسة حيث بلغ (8.7789)، وبانحراف معيارى بلغ (4.92320) ، وبمستوى حد أنى وحد أعلى (٠.٠٠، ٢٠.٠٠) على الترتيب، تضح ارتفاع متوسط حجم لجنة المراجعة محل الدراسة حيث بلغ (3.0000)، وبانحراف معيارى بلغ (1.12041) ، وبمستوى حد أنى وحد أعلى (٠.٠٠، ٥.٠٠) على الترتيب ، أيضا كما يتضح ارتفاع متوسط عدد إجتماعات لجنة المراجعة محل الدراسة حيث بلغ (5.9158)، وبانحراف معيارى بلغ (3.96705) ، وبمستوى حد أنى وحد أعلى (٠.٠٠، ١٥.٠٠) على الترتيب

، ويتضح ارتفاع متوسط ممارسات إدارة الأرباح محل الدراسة حيث بلغ (0.1044)، وبانحراف معيارى بلغ (0.15325) ، وبمستوى حد أنى وحد أعلى (٠.٠٠٠، ٠.٨٥) على الترتيب.

أما بالنسبة للمتغيرات المتقطعة مثل متغير ERP يمكن توصيفه كالتالى :

جدول (8 /3) التحليل الوصفى للمتغيرات المتقطعة

المتغير وفئاته		عدد المشاهدات	النسبة %
المشاهدات التي تطبق والتي لا تطبق ERP	المشاهدات التي لا تطبق ERP	50	52.6
	المشاهدات التي تطبق ERP	45	47.4
	الاجمالى	95	100.0
لفصل بين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب	المشاهدات التي لا تفصل بين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب	45	47.4
	المشاهدات التي تفصل بين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب	50	52.6
	الاجمالى	95	100.0

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي)

يتضح من الجدول (٣/٨) أن الشركات التي لا تطبق ERP هم ٥٠ مشاهدة بنسبة 52.6 %. الجدول يوضح أيضا أن المشاهدات التي لا تفصل بين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب هم ٤٥ مشاهدة بنسبة 47.4 %.

٣.٨ . اختبار فروض الدراسة التطبيقية وتحليل النتائج :

الفرض الأول: " لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين قطاعي العقارات والرعاية الصحية والأدوية فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة

يعرض الجدول التالى (4/8) نتائج إختبار Mann–Whiteny لتوضيح الفروق بين قطاعي العقارات والرعاية الصحية والأدوية فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة .

جدول رقم (٤/٨) اختبار Mann-Whiteny لتوضيح الفروق بين قطاعي العقارات والرعاية الصحية والأدوية فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة

المتغير	الرمز	Mean Rank		Statistics Test اختبار مان ويتنى	P-Value	القرار
		طاع الرعاية الصحية و الأدوية	قطاع العقارات		مستوى المعنوية	
حجم مجلس الإدارة	X1	44.91	51.43	970.500	0.237	لا توجد فروق معنوية
استقلالية مجلس الإدارة	X2	44.49	51.90	949.500	0.143	لا توجد فروق معنوية
ملكية أعضاء مجلس الإدارة لاسهم الشركة	X3	42.56	54.04	853.000	0.042	وجد فروق معنوية
عدد إجتماعات مجلس الإدارة	X4	46.50	49.67	1050.000	0.575	لا توجد فروق معنوية
فصل بين رئيس مجلس لإدارة والعضو المنتدب	X5	53.40	42.00	855.000	0.020	وجد فروق معنوية
حجم لجنة المراجعة	X6	44.98	51.36	974.000	0.157	لا توجد فروق معنوية
عدد إجتماعات لجنة المراجعة	X7	57.22	37.76	664.000	0.000	وجد فروق معنوية
ممارسات إدارة الأرباح	Y	40.89	55.90	769.500	0.008	وجد فروق معنوية
حجم الشركة	C	44.91	51.43	970.500	0.237	لا توجد فروق معنوية

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي)

يتضح من الجدول (٤/٨)، أنه تم الاستدلال على وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين قطاعي العقارات والرعاية الصحية والأدوية فيما يتعلق ب ملكية أعضاء مجلس الإدارة لاسهم الشركة ، الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب ، عدد إجتماعات لجنة المراجعة ، ممارسات إدارة الأرباح و حجم الشركة حيث أن مستوى المعنوية أقل من مستوى المعنوية ٥%. على الجانب الأخر تم الاستدلال على عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين قطاعي العقارات والرعاية الصحية والأدوية فيما يتعلق ب حجم مجلس الإدارة ، استقلالية مجلس الإدارة ، عدد إجتماعات مجلس الإدارة ، حجم لجنة المراجعة و حجم الشركة حيث أن مستوى المعنوية أعلى من مستوى المعنوية ٥%.

ومما سبق يتم رفض الفرض الأول القائل بأنه " لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين قطاعي العقارات والرعاية الصحية والأدوية فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة"، ونقبل الفرض البديل القائل بأنه" توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين قطاعي العقارات والرعاية الصحية والأدوية فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة "

الفرض الثانى: " لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الشركات التي تطبق ERP و الشركات التي لا تطبق ERP فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة .

يعرض الجدول التالى (5/8) نتائج إختبار Mann–Whiteny لتوضيح الفروق معنوية حول الشركات التي تطبق ERP و الشركات التي لا تطبق ERP حول متغيرات الدراسة .

جدول رقم (٥/٨) اختبار Mann–Whiteny لاختبار الفروق معنوية حول الشركات التي تطبق ERP و الشركات التي لا تطبق ERP

المتغير	الرمز	Mean Rank		Statistics Test اختبار مان ويتنى	P–Value مستوى المعنوية	القرار
		الشركات التي لا تطبق ERP	الشركات التي تطبق ERP			
حجم مجلس الإدارة	X1	43.65	52.83	907.500	0.0٠٠	توجد فروق معنوية
استقلالية مجلس الإدارة	X2	33.30	64.33	390.000	0.000	توجد فروق معنوية
ملكية أعضاء مجلس الإدارة لاسهم الشركة	X3	53.03	42.41	873.500	0.061	لا توجد فروق معنوية
عدد إجتماعات مجلس الإدارة	X4	56.28	38.80	711.000	0.002	توجد فروق معنوية
لفصل بين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب	X5	52.45	43.06	902.500	0.055	لا توجد فروق معنوية
حجم لجنة المراجعة	X6	40.38	56.47	744.000	0.000	توجد فروق معنوية
عدد إجتماعات لجنة المراجعة	X7	42.39	54.23	844.500	0.032	توجد فروق معنوية
ممارسات إدارة الأرباح	Y	58.01	36.88	624.500	0.000	توجد فروق معنوية
حجم الشركة	C	٥٥.65	٦٥.٤٣	٩٨٣.500	0.٠٠٠	توجد فروق معنوية

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي)

يتضح من الجدول (٥/٨)، أنه تم الاستدلال على وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية حول الشركات التي تطبق ERP و الشركات التي لا تطبق ERP فيما يتعلق ب حجم مجلس الإدارة ، استقلالية مجلس الإدارة، عدد إجتماعات مجلس الإدارة، حجم لجنة المراجعة، عدد إجتماعات لجنة المراجعة و ممارسات إدارة الأرباح و حجم الشركة حيث أن مستوى المعنوية أقل من مستوى المعنوية ٥%. على الجانب الأخر تم الاستدلال على عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين حول الشركات التي تطبق ERP و الشركات التي لا تطبق ERP فيما يتعلق ب ملكية أعضاء مجلس الإدارة لاسهم الشركة و الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب حيث أن مستوى المعنوية أعلى من مستوى المعنوية ٥%.

ومما سبق يتم رفض الفرض الأول القائل بأنه " لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين حول الشركات التي تطبق ERP و الشركات التي لا تطبق ERP فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة"، ونقبل الفرض البديل القائل بأنه" توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين حول الشركات التي تطبق ERP و الشركات التي لا تطبق ERP" .

الفرض الثالث: لاختبار مدي صحة الفرض الثاني القائل بأنه " لا توجد علاقة جوهرية لتطبيق آليات حوكمة الشركات فى بيئة ERP و ممارسات إدارة الأرباح فى الشركات المساهمة المقيدة فى البورصة المصرية ".

يعرض الجدول التالى (6/8) نتائج تحليل إرتباط سبيرمان لمتغيرات الدراسة في الشركات محل الدراسة،

جدول (٦/٨) نتائج تحليل ارتباط سبيرمان

الرمز	المتغيرات	ممارسات إدارة الأرباح	
Z	ERP	معامل ارتباط سبيرمان	.867**
		مستوى المعنوية	0.000
		حجم العينة	95
X1	حجم مجلس الإدارة	معامل ارتباط سبيرمان	0.084
		مستوى المعنوية	0.418
		حجم العينة	95
X2	استقلالية مجلس الإدارة	معامل ارتباط سبيرمان	.613**
		مستوى المعنوية	0.000
		حجم العينة	95

الرمز	المتغيرات	ممارسات إدارة الأرباح	
X3	ملكية أعضاء مجلس الإدارة لاسهم الشركة	معامل ارتباط سبيرمان	−0.174
		مستوى المعنوية	0.092
		حجم العينة	95
X4	عدد إجتماعات مجلس الإدارة	معامل ارتباط سبيرمان	−.335**
		مستوى المعنوية	0.001
		حجم العينة	95
X5	الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب	معامل ارتباط سبيرمان	−.213*
		مستوى المعنوية	0.038
		حجم العينة	95
X6	حجم لجنة المراجعة	معامل ارتباط سبيرمان	.333**
		مستوى المعنوية	0.001
		حجم العينة	95
X7	عدد إجتماعات لجنة المراجعة	معامل ارتباط سبيرمان	−0.058
		مستوى المعنوية	0.575
		حجم العينة	95
C	حجم الشركة	معامل ارتباط سبيرمان	−0.194
		مستوى المعنوية	0.060
		حجم العينة	95

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي)

يتضح من الجدول (٦/٨) ما يلى :

- وجود علاقة ارتباط طردي بين نظم ERP وحجم مجلس الإدارة حيث بلغ معامل الارتباط (0.867) عند مستوى معنوية (٠.٠٠٠) وهو أقل من ٥% ، وجود علاقة ارتباط طردي بين ممارسة إدارة الأرباح وحجم مجلس الإدارة حيث بلغ معامل الارتباط (0.084) عند مستوى معنوية (٠.٤١٨) وهو أكثر من ٥% ، وجود علاقة ارتباط طردي قوي بين استقلالية مجلس الإدارة وممارسة إدارة الأرباح حيث بلغ معامل الارتباط (.613) عند مستوى معنوية (٠.٠٠٠) وهو أقل من ٥%، وهو ما يعبر عن أن زيادة استقلالية مجلس الادارة تؤدى الى زيادة الارباح ، وجود علاقة ارتباط عكسى بين ملكية أعضاء مجلس الإدارة لاسهم الشركة وممارسة إدارة الأرباح حيث بلغ معامل الارتباط (0.174−) عند مستوى معنوية (٠.٠٩٢) وهو أكثر من ٥%

، وجود علاقة ارتباط عكسى بين عدد إجتماعات مجلس الإدارة وممارسة إدارة الأرباح حيث بلغ معامل الارتباط (0.335-) عند مستوى معنوية (٠.٠٠١) وهو أقل من ٥%. وجود علاقة ارتباط عكسى بين الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب وممارسة إدارة الأرباح حيث بلغ معامل الارتباط (.213-) عند مستوى معنوية (٠.٠٣٨) وهو أقل من ٥%، وجود علاقة ارتباط طردي قوي بين حجم لجنة المراجعة وممارسة إدارة الأرباح حيث بلغ معامل الارتباط (.333) عند مستوى معنوية (٠.٠٠١) وهو أقل من ٥%، وهو ما يعبر عن أن زيادة حجم لجنة المراجعة تؤدى الى زيادة الارباح ، وجود علاقة ارتباط عكسى بين الفصل بين الحجم وممارسة إدارة الأرباح حيث بلغ معامل الارتباط (0.194-) عند مستوى معنوية (٠.٠٦٠) وهو أكثر من ٥%.

- ومما سبق يتم رفض الفرض الثاني القائل بأنه "لا توجد علاقة جوهرية بين أليات حوكمة الشركات قبل وبعد إستخدام نظم تخطيط موارد الشركات ERP و ممارسات إدارة الأرباح فى الشركات المساهمة المقيدة فى البورصة المصرية "، ويتم قبول الفرض البديل بأنه " توجد علاقة جوهرية بين أليات حوكمة الشركات قبل وبعد إستخدام نظم تخطيط موارد الشركات ERP و ممارسات إدارة الأرباح فى الشركات المساهمة المقيدة فى البورصة المصرية ".

الفرض الرابع: لاختبار مدى صحة الفرض الرابع القائل بأنه " لا يوجد أثر جوهري لتطبيق آليات حوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح فى الشركات المساهمة المقيدة فى البورصة المصرية."، فقد اعتمدت الدراسة على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لتحديد تأثير حوكمة الشركات على ادارة الأرباح، وتمثلت نتائج أسلوب الانحدار الخطي المتعدد في الجدول (٧/٨).

الجدول رقم (٧/٨) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار مدي أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح فى الشركات المساهمة المقيدة فى البورصة المصرية

المتغيرات	الرمز	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T	P-value.	VIF	Tol
		B	Std. Error	Beta				
حجم مجلس الإدارة	X1	0.030	0.008	0.387	3.810	0.000	1.970	0.508
استقلالية مجلس الإدارة	X2	0.001	0.010	0.014	0.101	0.920	3.921	0.255
ملكية أعضاء مجلس الإدارة لاسهم الشركة	X3	-1.020	0.000	-0.143	-1.546	0.126	1.632	0.613
عدد إجتماعات مجلس الإدارة	X4	-0.001	0.004	-0.046	-0.359	0.720	3.171	0.315
الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب	X5	0.138	0.032	0.452	4.314	0.000	2.089	0.479
حجم لجنة المراجعة	X6	0.022	0.016	0.159	1.393	0.167	2.497	0.401
عدد إجتماعات لجنة المراجعة	X7	-0.024	0.005	-0.634	-5.177	0.000	2.858	0.350
حجم الشركة	C	-0.003	0.007	-0.033	-0.372	0.711	1.543	0.648
		(Constant)			-٠.١٤٦			
		معامل الارتباط المتعدد R			.744			
		معامل التحديد R^2			0.507			
		معامل التحديد المعدل Adj.R^2			0.554			
		قيمة F			11.742			
		.P-value			.000			

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي)

يتضح من الجدول (٧/٨) أن معنوية النموذج المستخدم ككل في اختبار المتغيرات المستقلة التي تؤثر على ممارسات إدارة الأرباح ، حيث بلغت قيمة F (١١.٧٤٢) بمستوى معنوية (0.000) وهى أقل من 5% ، وبالتالى فإن النموذج صالح للتنبؤ بقيمة (ممارسات إدارة الأرباح) والنتائج لها دلالة مما يساعدنا في اتخاذ القرار، أما فيما يتعلق بالقوة التفسيرية فإنه من الملاحظ أن قيمة معامل الإرتباط المتعدد (R) بين المتغيرات المستقلة والتابعة بلغ (٠.٧٤٤) والمساهمة النسبية لها والتى يعكسها معامل التحديد

(R2) بلغت (٠.٥٠٧)، وهذا يعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما مقداره ٥٠% من المتغير التابع (ادارة الارباح). ونتيجة لما سبق، فإن عامل تضخم التباين (VIF) لكل متغير أقل من (١٠) والتفاوف (Tolerance) أكبر من (٠.١) لكل متغير، مما يعني أنه لا توجد علاقة خطية متعددة بين المتغيرات التوضيحية بحيث يمكن للباحث الاعتماد على نتائج هذا النموذج. وتوضح نتائج تحليل الإنحدار المتعدد لكل المتغيرات المستقلة بمعاملات انحدار 0.030، 0.001، 1.020−، 0.001 ،0.138 ، 0.022،0.024− ، 0.003− وبمستوى معنوية (0.00) لكل المتغيرات على التوالى أقل من المستوى (٠.٠٥).

وبذلك يمكن كتابة معادلة الانحدار لتأثير لتطبيق آليات حوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح فى الشركات المساهمة المقيدة فى البورصة المصرية كما يلى :

$$Y = -0.146 + 0.030\mathbf{X1} + 0.001\mathbf{X2} - 1.020X3 - 0.001X4 + 0.138\mathbf{X5} + 0.022\mathbf{X6} - 0.024X7 - 0.003C$$

ومما سبق فإننا نرفض الفرض القائل بأنه " لا يوجد أثر جوهري لتطبيق آليات حوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح فى الشركات المساهمة المقيدة فى البورصة المصرية ونقبل الفرض القائل بأنه " يوجد أثر جوهري لتطبيق آليات حوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح فى الشركات المساهمة المقيدة فى البورصة المصرية.

الفرض الخامس: " لا يوجد أثر جوهري لتطبيق آليات حوكمة الشركات على ERP فى الشركات المساهمة المقيدة فى البورصة المصرية."

لاختبار مدى صحة الفرض الثالث القائل بأنه " لا يوجد أثر جوهري لتطبيق آليات حوكمة الشركات على ERP فى الشركات المساهمة المقيدة فى البورصة المصرية."، فقد اعتمدت الدراسة على أسلوب الانحدار الخطي اللوجستى تأثير حوكمة الشركات على ERP ، وتمثلت نتائج أسلوب الانحدار اللوجستى في الجدول (٨/٨).

الجدول رقم (٨/٨) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار مدي أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على ERP فى الشركات المساهمة المقيدة فى البورصة المصرية

المتغيرات	الرمز	معامل الانحدار	الخطأ المعيارى	اختبار والد	درجات الحرية	مستوى المعنوية	تضخم التباين	التفاوف
حجم مجلس الإدارة	X1	-0.658	0.386	2.902	1	0.088	0.518	-0.658
استقلالية مجلس الإدارة	X2	4.335	1.464	8.766	1	0.003	76.315	4.335
ملكية أعضاء مجلس الإدارة لاسهم الشركة	X3	0.5	0.03	0.127	1	0.722	1.000	0.000
عدد إجتماعات مجلس الإدارة	X4	-0.374	0.200	3.508	1	0.061	0.688	-0.374
الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب	X5	-2.800	1.880	2.219	1	0.136	0.061	-2.800
حجم لجنة المراجعة	X6	1.355	0.736	3.389	1	0.066	3.877	1.355
عدد إجتماعات لجنة المراجعة	X7	0.683	0.245	7.783	1	0.005	1.980	0.683
حجم الشركة	C	-1.304	0.562	5.376	1	0.020	0.271	-1.304

(Constant)	-0.105
-2 Log likelihood	36.379
Cox & Snell R Square	0.632
Nagelkerke R Square	0.844
Chi-square	95.056
DF	8
Sig.	0.000

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي)

يتضح من الجدول السابق (٨/٨) أن معنوية النموذج المستخدم ككل في اختبار المتغيرات المستقلة التي تؤثر على ERP، حيث بلغت قيمة Chi-square (95.056) بمستوى معنوية (0.000) وهى أقل من 5% ، وبالتالى فإن النموذج صالح للتنبؤ بقيمة (ERP) والنتائج لها دلالة مما يساعدنا في اتخاذ القرار، أما فيما يتعلق بالقوة التفسيرية فإنه من الملاحظ أن قيمة Cox & Snell R Square بين المتغيرات المستقلة والتابعة بلغ (٠.٦٣٢) والمساهمة النسبية لها والتى يعكسها معامل Nagelkerke R Square

بلغت (٠.٨٤٤) ونتيجة لما سبق، فإن عامل تضخم التباين (VIF) لكل متغير أقل من (١٠) والتفاوف (Tolerance) أكبر من (٠.١) لكل متغير، مما يعني أنه لا توجد علاقة خطية متعددة بين المتغيرات التوضيحية بحيث يمكن للباحث الاعتماد على نتائج هذا النموذج. وتوضح نتائج تحليل الإنحدار اللوجستى معنوية المتغيرات استقلالية مجلس الإدارة ، عدد إجتماعات لجنة المراجعة و حجم الشركة حيث أن أقل من المستوى (٠.٠٥).

وبذلك يمكن كتابة معادلة الانحدار اللوجيستى لتأثير لتطبيق آليات حوكمة الشركات على ERP فى الشركات المساهمة المقيدة فى البورصة المصرية كما يلى :

$$Z = -0.105 - 0.658X1 + 4.335\mathbf{X2} + 0.5\mathbf{X3} - 0.374X4 - 2.800X5 + 1.355\mathbf{X6} + 0.683\mathbf{X7} - 1.304C$$

ومما سبق فإننا نرفض الفرض القائل بأنه " لا يوجد أثر جوهري لتطبيق آليات حوكمة الشركات على ERP فى الشركات المساهمة المقيدة فى البورصة المصرية ونقبل الفرض القائل بأنه " يوجد أثر جوهري لتطبيق آليات حوكمة الشركات على ERP فى الشركات المساهمة المقيدة فى البورصة المصرية.

الفرض السادس : " لا يوجد أثر جوهرى لتطبيق آليات حوكمة الشركات فى بيئة ERPعلى ممارسات إدارة الأرباح فى الشركات المساهمة المقيدة فى البورصة المصرية "

فيما يلى جدول (٩/٨) يوضح التأثير المباشر والغير مباشر لتطبيق آليات حوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح في ظل وجود ERP .

الجدول رقم (٩/٨) أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح فى الشركات المساهمة المقيدة فى البورصة المصرية في ظل وجود ERP

المتغيرات التابعة	المتغيرات المستقلة	الرمز	معامل الانحدار	الخطأ المعيارى	القيمة المحسوبة	مستوى المعنوية	التأثير الاجمالى	التأثير المباشر	التأثير الغير مباشر
ERP	حجم مجلس الإدارة	X1	0.008	0.019	0.443	0.658	0.008	0.008	0
	استقلالية مجلس الإدارة	X2	0.071	0.017	4.228	0.000	0.071	0.071	0
	ملكية أعضاء مجلس الإدارة لاسهم الشركة	X3	0.2	5.9	0.037	0.971	0.2	0.2	0
	عدد إجتماعات مجلس الإدارة	X4	−0.022	0.008	−2.886	0.004	−0.022	−0.022	0
	الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب	X5	0.095	0.074	1.293	0.196	0.095	0.095	0
	حجم لجنة المراجعة	X6	0.18	0.033	5.465	0.000	0.18	0.18	0
	عدد إجتماعات لجنة المراجعة	X7	−0.005	0.009	−0.545	0.586	−0.005	−0.005	0
	حجم الشركة	C	−0.08	0.018	−4.382	0.000	−0.08	−0.08	0
ممارسات إدارة الأرباح	حجم مجلس الإدارة	X1	0.03	0.005	5.618	0.000	0.031	0.03	0.002
	استقلالية مجلس الإدارة	X2	0.001	0.005	0.192	0.847	0.015	0.001	0.014
	ملكية	X3	−5.9	2.8	−2.077	0.038	−5.903	−5.9	−0.003

	أعضاء مجلس الإدارة لاسهم الشركة								
	عدد إجتماعا ت مجلس الإدارة	X4	-0.001	0.002	-0.645	0.519	-0.006	-0.001	-0.004
	فصل رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب	X5	0.138	0.021	6.5	0.000	0.156	0.138	0.018
	حجم لجنة المراجعة	X6	0.022	0.011	2.016	0.044	0.057	0.022	0.035
	عدد إجتماعا ت لجنة المراجعة	X7	-0.024	0.003	-9.189	0.000	-0.025	-0.024	-0.001
	حجم الشركة	C	-0.003	0.006	-0.443	0.658	-0.018	-0.003	-0.016
	ERP	Z	0.193	0.029	6.564	0.000	0.193	0.193	0

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي)

بفحص بيانات الجدول (٩/٨) لوحظ وجود تأثير معنوى مباشر استقلالية مجلس الإدارة، عدد إجتماعات مجلس الإدارة ، حجم لجنة المراجعة و حجم الشركة على ERP.

ويتضح من الجدول السابق أيضا وجود تأثير معنوى مباشر حجم مجلس الإدارةعلى ممارسات إدارة الأرباح بمعامل تأثير طردى مباشر 0.03 وغير مباشر 0.002 ويكون التأثير الاجمالى 0.031 و ملكية أعضاء مجلس الإدارة لاسهم الشركة على ممارسات إدارة الأرباح وذلك عند مستوي معنوية ٥% بمعامل تأثير عكسى مباشر 0.00059- وغير مباشر 0.003- ويكون التأثير الاجمالى -0.00359، أيضا وجود تأثير معنوى مباشر فصل رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب على ممارسات إدارة الأرباح بمعامل تأثير طردى مباشر 0.138وغير مباشر 0.018 ويكون التأثير الاجمالى 0.156، أيضا وجود تأثير معنوى مباشر حجم لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح بمعامل تأثير طردى مباشر 0.022 وغير مباشر 0.035 ويكون التأثير الاجمالى

0.057، أيضا وجود تأثير معنوى مباشر عدد إجتماعات لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح بمعامل تأثير عكسى مباشر 0.024- وغير مباشر 0.001- ويكون التأثير الاجمالى - 0.025، أيضا وجود تأثير معنوى مباشر ERPعلى ممارسات إدارة الأرباح بمعامل تأثير طردى مباشر 0.193 .

ولإختبار مدى صحة الفروض للدراسة تم الاستعانة بأسلوب تحليل المسار والمتوافر بحزمة البرامج الإحصائية (AMOS V22)، بإستخدام طريقة Maximum Likelihood ويتم الحكم على معنوية نموذج العلاقة غير المباشرة بين متغيرات الدراسة، إعتماداً على قيمة مؤشر Goodness of Fit (Index GFI) للتعرف على معنوية النموذج ككل، حيث أنه كلما إقتربت جودة النموذج من الواحد الصحيح كلما دل ذلك علي معنوية النموذج، وكانت قيمة مؤشر Goodness of Fit Index (GFI) في النموذج 0.918 و هو يدل جودة توفيق النموذج على وأيضا مؤشر المطابقة المقارن (Comparative Fit Index CFI) حيث تتراوح قيمته بين (1.0) وتشير القيمة المرتفعة الى توافق أفضل لجودة النموذج للشركات محل الدراسة، وكانت قيمة CFI في النموذج محل الدراسة هى 922. وهذا يدل علي توافق جودة النموذج أيضا. وقد حقق نموذج الدراسة نسبة تفسير عالية للتغير فى رأس المال المملوك بلغت (٧٦%) حيث كانت قيمة معامل التحديد (٠.٧٦)، كما أن معامل الالتواء السالب للعوائد غير العادية الأسبوعية للأسهم كمتغير وسيط تساهم فى تفسير (٤٥.٠%) من التغير فى رأس المال المملوك حيث كانت قيمة معامل التحديد (٠.٤٥).

كما إعتمد الباحث على مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ التقريبي Root Mean Square Error of) Approximation RMSEA) ويمثل أحد أهم مؤشرات المطابقة، ويعد النموذج مطابق تماما للبيانات اذا كانت قيمه RMSEA أاقل من أو تساوى 0.05 واذا كانت قيمته أكبر من 0.05 وأقل من أو تساوى 0.08 دل ذلك على مطابقة النموذج لبيانات العينة بدرجة كبيرة، ولكن إذا زادت قيمته عن0.1 يتم رفض النموذج، كما بلغ مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ التقريب 0.049 =RMSEA ويعنى ذلك مطابقة النموذج لبيانات العينة بدرجة كبيرة.

شكل رقم (١/8) : النموذج المقترح للعلاقة بين آليات حوكمة الشركات وممارسات إدارة الأرباح فى بيئة ERP بإستخدام نموذج AMOS .

ويتضح مما سبق وجود تأثير لآليات حوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح فى بيئة ERP ، وبالتالى يمكن رفض الفرض السادس القائل بأنة " لا يوجد تأثير جوهرى لتطبيق آليات حوكمة الشركات فى بيئة ERPعلى ممارسات إدارة الأرباح فى الشركات المساهمة المقيدة فى البورصة المصرية " ، وقبول الفرض البديل القائل بأنة : " يوجد تأثير جوهرى لتطبيق آليات حوكمة الشركات فى بيئة ERPعلى ممارسات إدارة الأرباح فى الشركات المساهمة المقيدة فى البورصة المصرية " ، مما يشير إلى امكانية الأعتماد على كلا من تطبيق آليات حوكمة الشركات وبيئة ERP فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح .

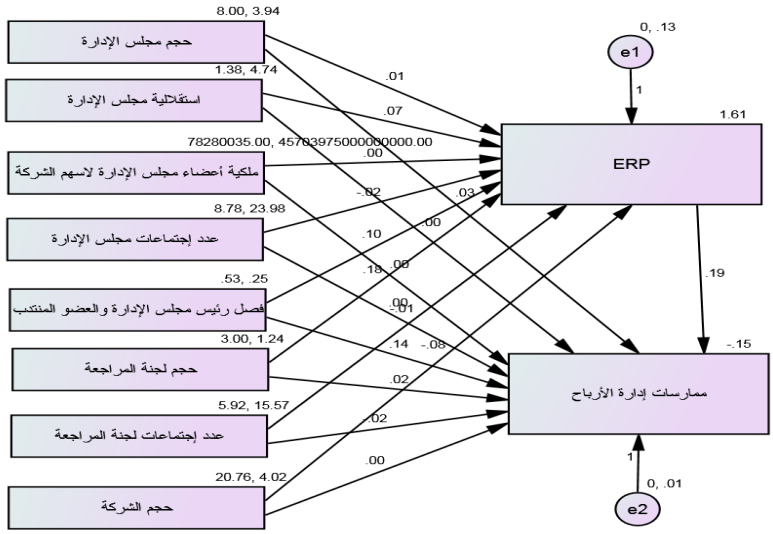

٩ . النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية المقترحة :

١.٩ : النتائج :

- وجود أثر جوهرى لتطبيق آليات حوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح فى الشركات المساهمة المقيدة فى البورصة المصرية في ظل وجود ERP .
- وجود أثر جوهري لتطبيق آليات حوكمة الشركات على ERP فى الشركات المساهمة المقيدة فى البورصة المصرية .
- وجود أثر جوهري لتطبيق آليات حوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح فى الشركات المساهمة المقيدة فى البورصة المصرية .
- وجود علاقة جوهرية بين تطبيق آليات حوكمة الشركات فى بيئة ERP و ممارسات إدارة الأرباح فى الشركات المساهمة المقيدة فى البورصة المصرية .
- وجود فروق معنوية بين الشركات التي تطبق ERP و الشركات التي لا تطبق ERP فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة .
- وجود فروق معنوية بين قطاعي العقارات والرعاية الصحية والأدوية فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة .

٢.٩ : التوصيات :

في ضوء نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية التى تم التوصل إليها، فإن الدراسة تقترح مجموعة من التوصيات والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تثقيف وتشجيع الشركات بأهمية تطبيق نظم تخطيط موارد المشروع ERP ومساعدة تلك الشركات على اتخاذ قرار التطبيق .
- العمل على توعية مستخدمى التقارير المالية بشكل عام ، والمستثمرين بشكل خاص ، بآثار وانعكاسات ممارسات إدارة الأرباح على قراراتهم الأستثمارية .
- العمل المستمر على تطوير أساليب إحصائية لقياس تدخل الإدارة بعمليات القياس المحاسبى ، لتكون بمثابة مؤشرات يسترشد بها مستخدمى القوائم المالية فى تقييم جودة الأرقام المحاسبية المعلنة ، وإمكانية الأعتماد عليها فى عملية اتخاذ القرارات .
- وضع شرط من ضمن شروط الأنضمام للبورصة المصرية يتضمن تطبيق الشركة لنظم تخطيط موارد المشروع ERP للحد من التلاعب بالأرباح .

- وضع وتفعيل العقوبات الرادعة بحق الإدارة والمراجعين ، إذا تضمنت تقاريرهم بيانات غير سليمة بقصد إخفاء حالة الشركة الحقيقة عن المساهمين أو الأطراف ذوى العلاقة وذلك حسب نصوص القانون .
- القيام بدراسة عوامل أخرى لم تتم دراستها لبيان تأثيرها فى إدارة الأرباح ، مثل الحوافز الإدارية ونسبة تمثيل كبار المستثمرين بمجلس الإدارة والحصة السوقية ، والمدفوعات الضريبية .
- ضرورة إجراء المزيد من الأبحاث حول مجالات نظم تخطيط موارد المشروع ERP .

٣.٩ : الدراسات المستقبلية المقترحة :

فى ضوء ما توصلت إلية نتائج الدراسة يمكن للباحث إقتراح عدد من المجالات التى تمثل موضوعا للدراسات المستقبلية والتى تتمثل فيما يلى :

- أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات فى بيئة ERP على على الإفصاح عن المعلومات المالية .
- أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات فى بيئة ERP على الأداء المالى .
- أثر التحول الرقمى على ممارسات إدارة الأرباح فى ضوء حوكمة الشركات .
- أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات فى بيئة ERP على جودة المراجعة الداخلية .
- أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات فى بيئة ERP على جودة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات. .

المراجع

أولا: المراجع العربية:

- إبراهيم ، أمال محمد كمال ، (٢٠١٣م) ، " التأثير التفاعلى لهيكل المنافسة والآليات الداخلية لحوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح وقيمة المنشأة : دراسة ميدانية " ، ***مجلة التجارة والتمويل*** ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، المجلد ٢ ، العدد ٢.
- البردينى ، خلود وليد عيد ، (٢٠١٤م) ، " نظم تخطيط الموارد (ERP) ، نظم الإنتاج في الوقت المحدد (JIT) في تحقيق الأسبقيات التنافسية دراسة تطبيقية في شركات صناعة الأدوية – عمان " ، ***رسالة ماجستير منشورة*** ، كلية الاعمال ، جامعة الشرق الاوسط .
- الخرشقة ، خالد أحمد ، (٢٠١٥م) ، " أثر إدارة الأرباح على عوائد الأسهم : دراسة حالة الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية " ، ***رسالة ماجستير منشورة*** ، كلية الاقتصاد والعلوم والادارية ، جامعة اليرموك .
- الربابعة ، ميساء قاسم ، (٢٠١٢م) ، " إدارة الأرباح وسياسة توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية والتجارية الأردنية " ، ***رسالة ماجستير منشورة*** ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة اليرموك.
- الشهاوى ، صلاح أحمد محمد ، (٢٠١٤م) ، " أثر تطوير أنشطة المراجعة الداخلية على جودة التقارير المالية بتطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة (ERP) "، ***مجلة التجارة والتمويل*** ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد ١ ، ص.ص ٣٢٤-٣٧٢ .
- الشواربى ، محمد عبد المنعم ، (٢٠١٣م) ، " دور الفروق الزمنية للضريبة المؤجلة فى إدارة الأرباح " ، ***المؤتمر الضريبى التاسع عشر : النظم الضريبى المصرى وحتمية التغيير*** ، المجلد ٢ ، ص.ص ١-٦٨ .
- الطبال ، عبدالله عبدالله أحمد ، (٢٠١٤م) ، " أثر محددات تطبيق نظم تخطيط موارد المنظمة (ERP) فى تحقيق النجاح التنظيمى : دراسة ميدانية بالتطبيق على هيئة موانى البحر الاحمر بمحافظة السويس "، ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*** ، مصر ، العدد ٣ ، ص.ص ٥٩١-٦٣٩ .

- الكنانى ، رنا موسى عبد الرازق ، (٢٠١٣م) ، " أثر تطبيق نظم تخطيط موارد الشركة على الميزات التنافسية في الشركات الصناعية الدوائية الأردنية " ، ***رسالة ماجستير منشورة*** ، كلية الاعمال ، جامعة عمان العربية .
- اللوزى ، خالد محمد ، (٢٠١٣م) ، " أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان " ، ***رسالة ماجستير منشورة*** ، كلية الاعمال ، جامعة الشرق الاوسط .
- النشيمى ، عيسى عبدالله عيسى ، (٢٠١٦م) ، " تحليل عوامل النجاح الحرجة في تنفيذ نظم تخطيط موارد المشروع (ERP) في القطاع النفطي في دولة الكويت " ، ***رسالة ماجستير منشورة*** ، كلية الدراسات العليا ، جامعة مؤتة .
- جريخ ، طريف قاسم ، (٢٠١٢م) ، " تأثير العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الارباح على اسعار السهم" ، ***مجلة فكر وإبداع*** ، المجلد ٦٦ ، ص.ص ٥٢٥-٥٥٨ .
- حشاد ، طارق محمد ، (٢٠١٢) ، قياس أثر ممارسات إدارة الأرباح على جودة التقارير المالية بالتطبيق على الشركات المساهمة المصرية " ، ***رسالة دكتوراة منشورة*** ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، ص ١٤-٢.
- سعد ، أحمد ، (٢٠١٤م) ، "حوكمة الشركات فى مصر" ، ***مجلة الاقتصاد والمحاسبة*** ، عدد ٦٠٩ ، ص.ص ٢٠-٢١ .
- صيام ، محمود عبد المالك سالم ، (٢٠١٤م) ، " العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة فى بورصة فلسطين للأوراق المالية " ، ***رسالة ماجستير منشورة*** ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية بغزة .
- عبد الحليم ، عبير محمود محمد ، (٢٠١٤م) ، " أثر بعض الخصائص التنظيمية على تطوير الأداء المحاسبى كمؤشر لنجاح تطبيق نظم ERP " ، ***مجلة التجارة والتمويل*** ، كلية التجارة ،جامعة طنطا ، العدد ١ ، ص.ص ١٠٥-١٣٢ .
- عبدالله ، آدم عبد العزيز ، (٢٠١٤م) ، " أثر تبني نظم تخطيط موارد المنظمة على كفاءة وفاعلية نظم الرقابة الداخلية في المستشفيات الأردنية الخاصة " ، ***رسالة ماجستير منشورة*** ، كلية الدراسة العلمى والدراسات العليا ، الجامعة الهاشمية .

- محمد ، براءة عبد الله ، (٢٠١٣م) ، " أثر جودة المراجعة في إدارة الأرباح : حالة الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان " ، ***رسالة دكتوراة منشورة*** ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة اليرموك .
- وهدان ، محمد على ، (٢٠١٢) ،" تقييم أثر نظم تخطيط موارد المشروع على المحاسبة الإدارية والمحاسب الإدارى فى منشآت الأعمال المصرية : دراسة ميدانية " ***مجلة التجارة والتمويل*** ، جامعة طنطا ، ص ٢٧٥-٣٣٠ .

ثانيا: المراجع الاجنبية :

lMuhayfith, S., & Shaiti, H. (2020). The impact of enterprise resource planning on business erformance: With the discussion on its relationship with open innovation. *Journal of Open nnovation: Technology, Market, and Complexity*, *6*(3), 87.

nginer, D., Demirguc-Kunt, A., Huizinga, H., & Ma, K, D., Demirguc-Kunt, A., Huizinga, ., & Ma, K, D., Demirguc-Kunt, A., Huizinga, H., & Ma, K. (2018). Corporate governance f banks and financial stability. *Journal of Financial Economics*, *130*(2), 327-346.

zizah, A. H., Fauzi, R., & Alam, P. F. (2020, November). Discovering the Impact of ERP Enterprise Resource Planning) Adoption toward Employee Performance. In *Proceedings of e First International Conference of Science, Engineering and Technology* (p. 231).

ahit, M., Handayani, M., & Haryanto, R. (2021). Bibliometric Analysis on the Concept of lanaging and Integrating ERP (Enterprise Resource Planning) in the MSMEs (Macro, Small nd Medium Enterprises) Sector. *Advances in Economics, Business and Management esearch*, *183*, 5-9.

hagat, S., & Bolton, , S., & Bolton, B. (2019). Corporate governance and firm performance: he sequel. *Journal of Corporate Finance*, *58*, 142-168.

razel, J. F., & Dang, L. (2008). The effect of ERP system implementations on the anagement of earnings and earnings release dates. *Journal of information systems*, *22*(2), 1-1.

Cui, X., Yao, S., Fang, Z., & Wang, H. (2021). Economic policy uncertainty exposure and arnings management: evidence from China. *Accounting & Finance*, *61*(3), 3937-3976.

ewi, R. S., Pramuka, B. A., Praptapa, A., & Setyorini, C. T. (2021). The Influence of Good orporate Governance toward Earnings Management. *Sustainable Competitive Advantage SCA)*, *11*(1).

Ihsan, S., Tariq, A., Nazir, M. S., Shabbir, M. S., Shabbir, R., Lopez, L. B., & Ullah, W. 2022). Nexus between corporate social responsibility and earnings management: Sustainable - opportunistic. *Managerial and Decision Economics*, *43*(2), 478-495

itri, V., & Siswantoro, D. (2021). Can corporate governance mechanisms reduce earnings-anagement practices in Islamic banks?. *Journal of Islamic Accounting and Business esearch*.

Gerged, A. M., Albitar, K., & Al-Haddad, L. (2021). Corporate environmental disclosure nd earnings management—The moderating role of corporate governance structures. *nternational Journal of Finance & Economics*.

Hickman, L. E., Iyer, S. R., & Jadiyappa, N. (2021). The effect of voluntary and mandatory orporate social responsibility on earnings management: Evidence from India and the 2% ıle. *Emerging Markets Review*, *46*, 100750.
qbal, S., Nawaz, A., & Ehsan, S., Nawaz, A., & Ehsan,, S., Nawaz, A., & Ehsan, S., Nawaz, ., & Ehsan, S. (2019). Financial performance and corporate governance in microfinance: vidence from Asia. *Journal of Asian Economics*, *60*, 1-13.
ıvaid, A., Fatima, K., & Ahmed, J. (2021). Relationship between Corporate Governance and arnings Management: Moderating Role of Financial Development. *Indian Journal of conomics and Business*, *20*(3).
ang, Y. (2018). Bank competition, earnings management and profit persistence (Doctoral .ssertation, University of Glasgow)

16. Almarayeh, T. S. (2021). Do board characteristics mitigate real and accrualbased earnings management activities? Evidence from MENA countries. In International Conference on Opportunities and Challenges in Management Economics and Accounting (Vol. 7, No. 1, pp. 9-45).
17. Devi, S. P., & Aryani, Y. A. (2024). ERP implementation and earnings management: The moderating effect of an independent board of commissioners. Jurnal Ekonomi dan Bisnis, 27(1), 163-182.
18. Kirmizi, M., & Kocaoglu, B. (2021). The influencing factors of enterprise resource planning (ERP) readiness stage on enterprise resource planning project success: a project manager's perspective. *Kybernetes*.
19. Klein, A. (2002). Audit committee, board of director characteristics, and earnings management. Journal of accounting and economics, 33(3), 375-400.
20. Kliestik, T., Belas, J., Valaskova, K., Nica, E., & Durana, P. (2021). Earnings management in V4 countries: The evidence of earnings smoothing and inflating. *Economic Research-Ekonomska Istraživanja*, *34*(1), 1452-1470.
21. Kokkonen, F., & Larsson, A. (2018). Den kostsamma manipulationen: handlingarna och konsekvenserna av earnings management.
22. Kosasih, T., & Paramitha, M. (2021). Pengaruh Free Cash Flow dan Financial Leverage Terhadap Earning Management dengan Good Corporate Governance sebagai Variabel Moderasi. *Jurnal Syntax Fusion*, *1*(11), 808-822.
23. Kpeli, P. A. (2019). *Earnings Persistence, Earnings Management and Stock Returns* (Doctoral dissertation, University of Ghana).
24. Kyere, M., & Ausloos, M., & Ausloos, M. (2021). Corporate governance and firms financial performance in the United Kingdom. *International Journal of Finance & Economics*, *26*(2), 1871-1885.
25. Lagasio, V., & Cucari, N, V., & Cucari, N. (2019). Corporate governance and environmental social governance disclosure: A meta-analytical review. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, *26*(4), 701-711.

26. Marasi, R., & Ardakani, M. N. (2021). The Effect of Enterprise Resource Planning Implementation on the Earnings Quality: Survey of Short-Term and Long-Term Discretionary Accruals. Journal of Accounting Knowledge, 12(2).
27. Morris, J. J., & Laksmana, I. (2010). Measuring the impact of enterprise resource planning (ERP) systems on earnings management. Journal of Emerging Technologies in Accounting, 7(1), 47-71.
28. NGUYEN, X. H., NGUYEN, T. C. L., MAI, X. D., BUI, T. T. L., TRAN, T. T. G., HO, T. T., & NGUYEN, T. H. (2021). Determinants of Implementation of Enterprise Resource Planning System: A Case Study in Vietnam. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business*, *8*(4), 501-506.
29. Ozili, P. K. (2021). Corporate governance research in Nigeria: a review. *SN Business & Economics*, *1*(1), 1-32.
30. Pacheco Paredes, A. A. (2016). The Association of Real Earnings Management with: Enterprise Resource Planning Systems, Audit Effort, and Future Financial Performance.
31. Pan, S. H., Cho, C. C., Huang, S. Y., & Chen, P. N. (2021) The Effect of the Corporate Governance Evaluation Mechanism on Earnings Management.
32. Patnaik, D. B., Satpathy, D., & Debnath, N. C. (2019). The effect of erp system implementation on real earnings management: Evidence from an emerging economy. *International Journal of Civil Engineering and Technology*, *10*(3).
33. Rokhaniyah, S., Simamora, A. J., & Sitoresmi, M. W. (2023). Enterprise Resource Planning And Real Earnings Management: A Study In Indonesia. Jurnal Ekonomi Bisnis Dan Kewirausahaan, 12(1), 110-127.
34. Salem Almari, M. O., Sulaiman Weshah, S. R., Abdullah Saleh, M. M., Hasan Aldboush, H. H., & Ali, B. J. (2021). EARNINGS MANAGEMENT, OWNERSHIP STRUCTURE AND THE FIRM VALUE: AN EMPIRICAL ANALYSIS. *Journal of Management Information & Decision Sciences*, *24*(7).
35. Santos-Jaén, J. M., León-Gómez, A., & Serrano-Madrid, J. (2021). The Effect of Corporate Social Responsibility on Earnings Management: Bibliometric Review. *International Journal of Financial Studies*, *9*(4), 68.
36. Shkurti, R., & Manoku, E. (2021). Factors of Success in Implementation of Enterprise Resource Planning Systems. *WSEAS Transactions on Business and Economics*, *18*, 1084-1093.
37. Silas, K. A. (2021). Assessment of Enterprise Resource Planning System Preimplementation Readiness in Tanzania: The Case of Petroleum Bulk Procurement Agency.
38. Sukmawati, A. C. (2021). Good Corporate Governance on Earnings Management. *YUME: Journal of Management*, *4*(3).
39. Sundara, W. C., Haryati, R. A., Rachmat, S. A., Putra, A. S., & Aisyah, N. (2021). EFFECT OF HUMAN RESOURCES AND BUDGET IN PROJECT

RISK MANAGEMENT FOR ENTERPRISE RESOURCE PLANNING SYSTEMS. *Journal of Innovation Research and Knowledge*, *1*(2), 125-130.

40. Theebeh, Z. A. H. A., AL-Mubaydeen, T. H., & Ismael, M. F. (2018). The Effect of Applying the Organization Enterprise Resource Planning System (ERP) in the Quality of Internal Audit: A Case of Jordanian Commercial Banks. *International Journal of Economics and Finance*, *10*(5), 96-104.
41. Toumeh, A. A. (2022). The influence of enterprise resource planning system implementation on accrual-based earnings management: Empirical evidence from Jordan. Global Business Review, 09721509221116692.
42. Velte, P. (2021). Environmental performance, carbon performance and earnings management: Empirical evidence for the European capital market. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, *28*(1), 42-53.
43. Wahed, A., & Saif, M. A. (2024). The Impact of Applying Enterprise Resource Planning System (ERP) on the Quality of Financial Reporting: An Applied Study on Transportation and Logistics Sector. Alexandria Journal of Managerial Research and Information Systems, 2(2), 55-81.
44. Wati, E., & Malik, A. Q. (2021). Corporate Social Responsibility and Earnings Management: The Moderating Role of Corporate Governance. *Journal of Accounting Research, Organization and Economics*, *4*(3), 298-307.
45. Weshah, S., Elessa, M., Shanti, A., Salameh, R., & Al-Tahat, S. (2021). Earning Management Practices within ERP Environment: A Case Study of ERP's Companies Listed in Amman Stock Exchange. *WSEAS Transactions on Business and Economics*, *18*, 846-854.
46. Yopie, S. (2021). THE EFFECT OF GOOD CORPORATE GOVERNANCE AND FINANCIAL DISTRESS ON REAL EARNINGS MANAGEMENT. *Jurnal Akuntansi*, *11*(3), 285-306.
47. Younus, N. (2021). *Three Essays on Corporate Governance and Earnings Management* (Doctoral dissertation).